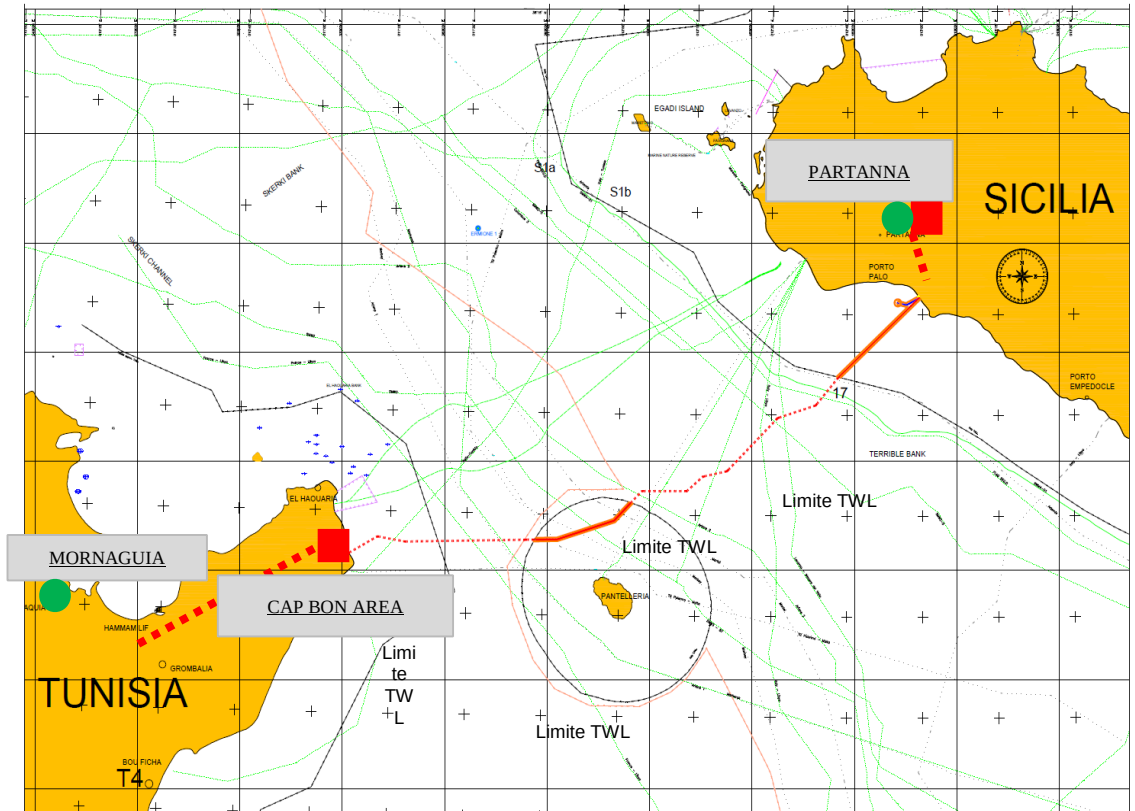


الجمهورية التونسية
دراسات الجدوى لمشروع
الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا
خطة مشاركة أصحاب المصلحة
شركة إلماد **ELMED ETUDES SARL**
بوصفها الهيئة المسؤولة على إدارة التنفيذ



أبريل/نيسان 2018

جدول المحتويات (سيجري تنقيحه)

1. مقدمة
- 1-1 الغرض والنطاق
- 2-1 أهداف خطة مشاركة أصحاب المصلحة
2. معايير مشاركة أصحاب المصلحة التي تسري على المشروع المقترح
- 1-2 المتطلبات الإيطالية
- 2-2 المتطلبات التونسية
3. عرض عام لخطة مشاركة أصحاب المصلحة
- 1-3 تحليل أوضاع أصحاب المصلحة
- 2-3 تصنيف أصحاب المصلحة
- 1-2-3 جانب شركة تيرنا
- 2-2-3 جانب الشركة التونسية للكهرباء والغاز
4. المخاطر المحتملة المرتبطة بالمشروع المقترح
- 1-4 ملاك الأراضي المتأثرون بالمشروع المقترح
- 2-4 المخاطر المرتبطة بأعمال الإنشاءات
- 3-4 المخاطر المتصلة بالتنشغيل
5. المشاورات
- 1-5 اعتبارات عامة
- 2-5 إجراءات موصى بها فيما يتعلق بالتنشاور والمشاركة
6. آلية معالجة مظالم الجمهور
- 1-6 مقدمة
- 2-6 آلية رد المظالم
- 3-6 تلقّي الشكاوى وتسجيلها
- 4-6 تسلّم الشكاوى وتسجيلها
- 5-6 معاينة الموقع والتحقيق والحل
- 6-6 الرد

7-6 رفع تقارير عن آلية معالجة المظالم

8-6 زيادة الوعي بآلية معالجة المظالم ونشرها

7. تفاصيل الاتصال للجمهور

8. الموازنة

9. الخلاصة

الملحقات

قائمة الأشكال البيانية

التشاور: هو عملية جمع المعلومات أو طلب المشورة من أصحاب المصلحة، وأخذ هذه الآراء بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع و/أو تحديد الأهداف ووضع الإستراتيجيات.

الحوار: هو تبادل وجهات النظر والآراء لاستكشاف مختلف وجهات النظر والحاجيات والبدائل بهدف تنمية التفاهم المتبادل والثقة والتعاون بشأن إستراتيجية أو مبادرة ما.

منظمات المجتمع المحلي: هي المنظمات التي يُنشئها المجتمع المحلي وتتألف من أفراد هذا المجتمع. وتشكل الجمعيات التعاونية الزراعية أحد أمثلة المنظمات المجتمعية.

المسؤولية المؤسسية: مفهوم تدمج الشركات بمقتضاه الشواغل والاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أنشطة عملها وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة.

استثمارات اجتماعية: مساهمات (نقدية أو وقت الموظفين أو هبات عينية) تُقدّم إلى أصحاب المصلحة وتجلب لهم منافع بخلاف الأنشطة الرئيسية لمشروع ما. ويتراوح المنفعون من هذه المساهمات من أصحاب المصلحة على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي. وتهدف هذه الاستثمارات بوجه عام إلى تلبية الحاجيات في مجتمع محلي مستهدف. وقد يتراوح نطاق هذه الأنشطة من التبرعات إلى الجمعيات الخيرية التي ترتبط بحاجيات واستراتيجيات أنشطة الأعمال، على سبيل المثال بناء القدرات وتنمية المهارات بين المقيمين لأغراض التوظيف والتوريدات العامة المحلية.

شركة إلماد ELMED ETUDES SARL شركة ذات مسؤولية محدودة أنشئت في 20 أبريل/نيسان 2009، وسُجّلت في تونس.

المشاركة: هي عملية تبني فيها الشركة علاقات بناءة ومستدامة مع أصحاب المصلحة الذين يتأثرون على مدار عمر المشروع، وتحافظ على هذه العلاقات. ويأتي هذا في إطار إستراتيجية أوسع "لمشاركة أصحاب المصلحة" تشمل أيضا الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والموظفين، والموردين، وآخرين معنيين بالمشروع.

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: تقييم يشمل مختلف الدراسات الاجتماعية والبيئية التي تهدف إلى تحديد آثار المشروع، وتصميم تدابير التخفيف المناسبة لمعالجة الآثار السلبية، وتعزيز الآثار الإيجابية للمشروع.

مرحلة دراسة الجدوى/ما قبل الإنشاء: مرحلة من مراحل المشروع تشتمل على تقييم الآثار البيئية والاجتماعية، ودراسات الجدوى المالية والهندسية.

عمر الربط البيئي: عدد السنوات التقديري لتشغيل أصل ما.

موارد الرزق: أنشطة كسب دخل مالي و/أو كسب العيش التي تقوم بها الأسر لتلبية حاجياتها اليومية. وتطبق الأسر الريفية في العادة العديد من إستراتيجيات كسب العيش التي تشتمل على الزراعة والتجارة غير الرسمية.

المجتمعات المحلية: تعبير يشير إلى جماعات من البشر يعيشون بالقرب من مشروع ما وقد يتأثرون بهذا المشروع ("صاحب المصلحة" على النقيض يشير إلى مجموعة أوسع من الناس والمنظمات التي لها مصلحة في المشروع).

المنظمات غير الحكومية: منظمات خاصة غالباً لا تهدف إلى تحقيق الربح وتعمل على تسهيل التنمية المجتمعية، وبناء القدرات المحلية، وفي أنشطة الدعوة، وحماية البيئة.

الشراكات: في سياق المشاركة، تُعرّف الشراكات بأنها التعاون بين الأفراد والمنظمات لتحقيق هدف مشترك، وغالباً ما تتشارك في الموارد والكفاءات والمخاطر والمنافع.

مرحلة دراسة الجدوى المبدئية: مرحلة من مراحل المشروع تشتمل على دراسة استكشافية لتحديد أوجه القصور البيئية والاجتماعية الجسيمة، ودراسة استطلاعية لتحديد وتقييم القضايا الاجتماعية والبيئية للمشروع المقترح وتقييم بدائل تصميم المشروع قبل المضي قدماً بدراسة جدوى المشروع.

دراسات الإعداد للمشروع: تشتمل عناصرها ما يلي: (أ) دراسة مسحية أرضية لتحديد المسارات المحتملة والنقاط البرية للمشروع المقترح من أجل منطقة محطة المحولات، ومسار كابل التيار المستمر من النقطة البرية للكابل البحري على الساحل إلى محطة المحولات على البر (اليابسة)، ومسار كابل التيار المتردد من محطة المحولات إلى عقد ربط شبكة الكهرباء في كل من تونس والأراضي الإيطالية؛ (ب) دراسة جدوى المسوح البحرية لتحديد المسارات المحتملة والنقاط البرية لكابل التيار البحري المستمر؛ (ج) دراسة الشبكات لتحديد: (1) النظام الكهربائي للمشروع المقترح؛ (2) التكنولوجيا العملية؛ و(3) الأداء المطلوب لنظام التيار المستمر؛ (د) دراسة الأثر البيئي والاجتماعي التي ستشتمل على تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين؛ (هـ) وضع نموذج مالي للسلامة المالية للمشروع المقترح؛ و (و) دراسة للسوق تتضمن بين أشياء أخرى تكامل أسواق الكهرباء بمنطقة المغرب العربي وأوروبا.

المشروع: مساندة الحكومة التونسية في تقييم جدوى المشروع المقترح.

منطقة المشروع: هي المنطقة الجغرافية التي يُتوقع أن تنشأ في داخلها آثار مباشرة وغير مباشرة تُعزى إلى المشروع. وفي العادة تتسم منطقة المشروع بأنها: (1) تقتصر على المشروع، و(2) أكبر من الآثار الفعلية للمشروع، وتشتمل على قضايا وآثار اجتماعية واقتصادية مرتبطة بمجالات أخرى (مثل البيئة والصحة والسلامة). ويُستخدم تحديد منطقة المشروع في تحديد مجالات التأثير والمسؤوليات الخاصة بالمشروع. وهو يُقدّم أيضاً إرشادات بشأن المنطقة التي يجب أن تتم فيها متابعة الآثار وإدارتها، ويساعد في تحديد أصحاب المصلحة في المشروع الذين ينبغي إشراكهم في الإجراءات الخاصة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

المشروع المقترح: مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (كابل بحري بتيار مستمر عالي الجهد بطاقة 600 ميغاواط بين بارتانا - صقلية، وشبه جزيرة الرأس الطيب - تونس).

الجهات الراعية للمشروع المقترح: الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا الإيطالية.

أصحاب المصلحة: أي جماعة أو فرد قد يُؤثر أو يتأثر بشركة ما وأنشطتها.

خطة مشاركة أصحاب المصلحة: خطة هدفها مساعدة المديرين على مشاركة أصحاب المصلحة على نحو فعّال خلال عمر المشروع وتحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها لإدارة مشاركة أصحاب المصلحة أو تعزيزها.

التممية المستدامة: تتعلّق التتممية المستدامة بتلبية الحاجيات الحالية بدون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على أن تفي هي أيضا بحاجياتها.¹

¹اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتتممية، مستقبلنا المشترك (دار جامعة أكسفورد للنشر، نيويورك، 1987).

قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة

منظمة مجتمعية؛ جمعية أهلية	CBO
الصحة والسلامة البيئية	EHS
تقييم الأثر البيئي	EIA
بيان الأثر البيئي	EIS
خطة الإدارة البيئية	EMP
تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	ESIA
برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة	ESMAP
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMP
البرنامج العالمي للبنية التحتية	GIF
الحكومة التونسية	GOT
التيار المستمر عالي الجهد	HVDC
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
منظمة غير حكومية	NGO
سياسة العمليات	OP
التقييم البيئي الإستراتيجي	SEA
خطة مشاركة أصحاب المصلحة	SEP
الشركة التونسية للكهرباء والغاز	STEG

تيرنا هي الشركة المالكة والمُشغلة لنظام نقل الكهرباء في إيطاليا	TERNA
المهام والصلاحيات	ToR
مُشغل نظام نقل الكهرباء	TSO
البنك الدولي	WB
مجموعة البنك الدولي	WBG

1. مقدمة

1-1 الغرض والنطاق

بدأ مُشغِّلو نظم نقل الكهرباء في إيطاليا وتونس، شركة تيرنا والشركة التونسية للكهرباء والغاز، الإعداد لمشروع يهدف إلى ربط شبكات الكهرباء الإيطالية والتونسية بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحالي.

وفي 29 يونيو/حزيران 2007، وقَّعت الحكومتان الإيطالية والتونسية على إعلان مشترك بتكليف الشركة التونسية للكهرباء وشركة تيرنا والغاز بإعداد مشروع لربط شبكات الكهرباء الوطنية في البلدين.

ولتحقيق هذا الهدف، أنشأت الشركتان شركة المحاصة التونسية إلماد **ELMED Etudes Sarl** (مناصفة بينهما) ومهمتها الرئيسية هي تنفيذ الدراسات والأنشطة اللازمة التي تسبق إنشاء البنية التحتية للكهرباء.

ومنذ ذلك الحين، أجريت دراسات مبدئية لتحديد الخيار المُفضَّل وهو كابل بحري للتيار المستمر عالي الجهد بطاقة 600 ميغاواط يربط محطات المحولات التي ستقام في بارتانا (صقلية - إيطاليا) وفي شبه جزيرة الرأس الطيب (تونس).

ويتعلَّق المشروع المقترح بمرفق بنية تحتية رئيسي يربط بلدا من بلدان الأسواق الصاعدة ببلد أوروبي بلغ مراحل متقدمة في مجال التصنيع. وبالإضافة إلى المنافع الاقتصادية لتقديم فائض إمدادات الكهرباء الأوروبية إلى بلد في حاجة إلى الكهرباء، ستكون للمشروع تداعيات سياسية، إذ سيُقوَّى روابط بلد مستقر وان كان هشاً في شمال أفريقيا بأوروبا.

وحتى الآن، لم تجر مشاورات تحديد النطاق من أجل إعداد تقييم الأثر الاجتماعي لإتاحة فرصة لأصحاب المصلحة للتعبير عن شواغلهم ومخاوفهم. وسيُتَّعَن إجراء مزيد من دراسات الجدوى قبل أن تتخذ الشركتان قراراتهما الاستثمارية.

ولتنفيذ هذه الدراسات، ستوقَّع الحكومة التونسية على اتفاق منحة مع برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة واتفاق منحة مع البرنامج العالمي للبنية التحتية. وينص الاتفاقان على أن تعهد الحكومة التونسية إلى شركة إلماد **ELMED Etudes** بمهمة تنفيذ دراسات الإعداد للمشروع.

وستُساعد خطة مشاركة أصحاب المصلحة شركة إلماد والجهات الراعية للمشروع في إدارة وتسهيل عمليات المشاركة المستقبلية على مدار عمر المشروع المقترح. وهذه النسخة من خطة مشاركة أصحاب المصلحة هي دليل مبدئي إلى المشاركة، وسيُتَّعَن تنقيحها في أعقاب أنشطة المشروع المقترح لتوجيه عملية مشاركة أصحاب المصلحة الجارية.

1-2. أهداف خطة مشاركة أصحاب المصلحة

تسعى خطة مشاركة أصحاب المصلحة إلى وضع نهج مناسب من الناحيتين التقنية والثقافية للتشاور والإفصاح. والهدف من هذه الخطة هو تحسين وتسهيل عملية اتخاذ القرار، وإيجاد منبر للتواصل يعمل بنشاط في الوقت المناسب على تعزيز التفاهم المشترك بين كل أصحاب المصلحة في المشروع، وأن تتاح لكل الفئات فرص كافية للتعبير عن آرائهم، ومخاوفهم التي قد تؤثر على القرارات الخاصة بالمشروع. وخطة مشاركة أصحاب المصلحة أداة مفيدة لإدارة الاتصالات بين مشروع ELMED Etudes، وشركة تيرنا والشركة التونسية للكهرباء والغاز الجهات الراعية للمشروع المقترح، والمنفعين منه، والمتأثرين به.

ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لهذه الخطة فيما يلي:

- فهم متطلبات التشريعات التونسية والإيطالية لمشاركة أصحاب المصلحة؛
- تقديم إرشادات لمشاركة أصحاب المصلحة حتى يتسق مع معايير أفضل الممارسات الدولية؛
- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يتأثرون بالمشروع المقترح وأنشطته، و/أو يمكنهم التأثير فيها؛
- تحديد أكثر الأساليب والهيكل فعالية التي يمكن من خلالها نشر معلومات المشروع، وتحقيق عملية تشاور منتظمة وسهلة وشفافة وملائمة؛
- إرشاد شركة إلماد ELMED Etudes والشركة التونسية للكهرباء وشركة تيرنا الإيطالية إلى إقامة علاقات دائمة تقوم على الاحترام المتبادل والمنافع المشتركة مع أصحاب المصلحة؛
- وضع إجراءات لعملية مشاركة أصحاب المصلحة تُتيح لأصحاب المصلحة الفرصة للتأثير في تخطيط المشروع وتصميمه؛
- إنشاء آليات رسمية للتظلم ومعالجتها؛
- تحديد الأدوار والمسؤوليات عن تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة؛
- تحديد تدابير الإبلاغ والمتابعة لضمان فعالية خطة مشاركة أصحاب المصلحة وإجراء مراجعات دورية للخطة على أساس النتائج؛
- مساعدة شركة إلماد ELMED Etudes والشركة التونسية للكهرباء وشركة تيرنا الإيطالية في الحصول على رخصة اجتماعية للعمل خلال عمر المشروع المقترح والحفاظ على هذه الرخصة.

2- معايير مشاركة أصحاب المصلحة التي تسري على المشروع المقترح

تفاوضت الحكومة التونسية على حزمة مالية مع البرنامج العالمي للبنية التحتية وبرنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة يقوم فيها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدور الشريك الفني. ووفقاً لسياسات وإجراءات عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ولاسيما تلك التي تتعلق "بالتقييم البيئي" (OP 4.01)، وكذلك "إعادة التوطين القسري" (OP 4.12)، فإن

المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ملزمة بالامتثال بالإجراءات التي تتعلق بالتشاور مع الجمهور. وبالمثل، يجب على المشروع المقترح أن يمتثل لأطر المتطلبات القانونية الإيطالية والتونسية.

2-1 المتطلبات الإيطالية

يجب على المشروع المقترح أن يمتثل للتشريع الإيطالي الذي ينص على إجراء تقييم بيئي إستراتيجي، وهي أداة تتسبب هدفها مراعاة الشواغل البيئية في عملية التخطيط عن طريق دراسة آثاره على البيئة. ووفقاً لتعميم الاتحاد الأوروبي 2001/42/EC، يجب أن يكون هدف عملية التقييم البيئي الإستراتيجي هو تحقيق مستويات عالية من حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. ووفقاً للتشريع الحالي (المرسوم التشريعي 152/2006)، فإنه عملاً بالتعميم المذكور آنفاً 2001/42/EC، ينقسم التقييم البيئي الإستراتيجي إلى ست مراحل: التحليل المبدئي، والتقرير البيئي، وعملية التشاور، والتقييم، واتخاذ القرار، والمتابعة.

وحيث إن المشروع المقترح أُدرج في القائمة الثالثة للمشروعات ذات المصلحة المشتركة، فإنه يخضع للبند 9 من لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية 347/2013. ووفقاً لهذا البند، يجب على كل دولة عضو نشر دليل للإجراءات الخاصة بعملية منح التراخيص التي تسري على المشروعات ذات المصلحة المشتركة. وينص الدليل الذي أصدرته وزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية على أنه في كل مشروع ذي مصلحة مشتركة يجب تقديم خطة لإشراك المواطنين والتشاور معهم تتضمن معظم المعلومات عن المشروع، وإجراء مشاورات بشأنه مع الجمهور.

2-2 المتطلبات التونسية

ينص التشريع التونسي على إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بموجب المرسوم 362-91 المؤرخ 13 مارس/آذار 1991، والمعدل بالمرسوم 191-2005 بتاريخ 11 يوليو/تموز 2005. ويجب على المشروعات التي تمولها مؤسسات مالية دولية أن تمتثل أيضاً لإرشادات الصحة والسلامة البيئية لمجموعة البنك الدولي. ووفقاً للتصنيف البيئي للبنك الدولي، يدرج المشروع المقترح في الفئة "أ"، "حيث إنه من المرجح أن تكون له آثار سلبية على البيئة تتسم بأنها حساسة أو متنوعة أو لم يسبق لها مثيل. وربما تؤثر هذه الآثار البيئية في منطقة أوسع من المواقع أو المنشآت الخاضعة للأشغال المادية للمشروع.

ويجب أن يتضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تحليلاً للآثار المحتملة المادية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الإيجابية والسلبية للمشروع المقترح. وينبغي أن يشمل على تحديد وتقييم الآثار التراكمية المباشرة وغير المباشرة للمشروع المقترح في منطقة التأثير التي سيحددها الاستشاري.

وبالنسبة للآثار الاجتماعية، من الضروري إعطاء أهمية كبيرة لجوانب إعادة التوطين القسري، والاستحواذ على الأرض، وتسريحات الوظائف والفرص الاقتصادية.

وسيشتمل التحليل على تقييم للبدائل، ومنها سيناريو "بدون تنفيذ المشروع"، ومراجعة الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع المقترح، ويتضمن خطة للإدارة البيئية والاجتماعية للبدائل المُفضَّل تُقدَّم إطاراً لتدابير تخفيف الآثار، وأنشطة

المتابعة، وتقوية التدابير المؤسسية التي سيتعين دمجها في تصميم المشروع وتنفيذه. وفي إطار هذه العملية، من المتوقع إجراء سلسلة من المشاورات العامة مع الجمهور، والإفصاح للجمهور عن نتائج الدراسة البيئية والاجتماعية.

ويأخذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بعين الاعتبار البيئة الطبيعية (الهواء والماء والأرض)، وصحة السكان وسلامتهم، والجوانب الاجتماعية (إعادة التوطين القسري للأفراد، والآثار الاقتصادية والاستحواد على الأرض، والشعوب الأصلية (عند الاقتضاء) والتراث الثقافي)، والقضايا البيئية العابرة للحدود والعالمية (تغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث المياه الدولية، والآثار السلبية على التنوع البيولوجي).

وتتطلب سياسة البنك الدولي للتقييم البيئي (سياسة العمليات 4.01) أنه في كل مشروعات الفئة (أ) يجب أثناء عملية التقييم البيئي "أن يتشاور البلد المقترض مع الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن الجوانب البيئية للمشروع وأن يأخذ وجهات نظرهم في الحسبان. ويبدأ المقترض هذه المشاورات في مرحلة مبكرة بقدر الإمكان. وبالنسبة للمشروعات من الفئة "أ"، يتشاور المقترض مع هذه الفئات على الأقل مرتين: (أ) المرة الأولى بعد فترة وجيزة من إجراء التصنيف البيئي وقبل الانتهاء من تحديد أهداف التقييم البيئي، و(ب) المرة الثانية حال إعداد مسودة تقرير التقييم البيئي. بالإضافة إلى ذلك، يتشاور المقترض مع هذه الفئات طوال فترة تنفيذ المشروع حسب الضرورة من أجل معالجة القضايا المرتبطة بالتقييم البيئي التي تؤثر عليها".

وتتطلب السياسة أيضا الإفصاح الكافي عن الوثائق "من أجل إجراء مشاورات جديّة بين المقترض والمجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن كافة المشروعات من الفئتين أ، ب المقترح تمويلها من البنك الدولي للإشياء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية، يقدم المقترض المعلومات والمواد ذات الصلة في موعايدها المناسبة قبل إجراء المشاورات وبالشكل واللغة المفهومين لدى المجموعات التي يتم التشاور معها، وبما يسهل اطلاع المجموعات عليها".

وتشتمل العناصر الرئيسية لمشاركة أصحاب المصلحة والتشاور معهم على ما يلي:

- تشجيع وتوفير وسيلة للمشاركة الملائمة من جانب المجتمعات المحلية المتأثرة طوال دورة المشروع في القضايا التي قد تؤثر عليها، وضمان الإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية ذات الصلة ونشرها؛
- أخذ نتائج عملية إشراك المجتمعات المتأثرة بالمشروع بعين الاعتبار عند تحديد المخاطر والآثار المرتبطة بالمشروع؛
- الحفاظ على مشاركة أصحاب المصلحة كعملية متواصلة تتضمن تحليل وتخطيط أصحاب المصلحة، والإفصاح عن المعلومات ونشرها، والتشاور والمشاركة، وآلية التظلم، والإبلاغ المستمر للمجتمعات المتأثرة بالمشروع؛
- تحديد كافة أصحاب المصلحة الذين قد يكونون معنيين بأنشطة المشروع، وتسهيل الحوار معهم من خلال عملية الاتصالات الخارجية؛

- تسهيل وصول المجتمعات المتأثرة بالمشروع إلى المعلومات ذات الصلة عن: (1) الغرض من المشروع وطبيعته وحجمه؛ (2) مدة أنشطة المشروع المقترح؛ (3) أي مخاطر وآثار محتملة على هذه المجتمعات وتدابير تخفيف الآثار ذات الصلة؛ (4) العملية المتصورة لمشاركة أصحاب المصلحة؛ (5) آلية التظلم؛
- القيام بعملية التشاور على نحو يتيح للمجتمعات المتأثرة فرصاً للتعبير عن آرائهم بشأن مخاطر المشروع وآثاره وتدابير التخفيف، ويتيح للجهة المتعاملة النظر في هذه الآراء والرد عليها؛
- بالنسبة للمشروعات التي من المحتمل أن تتطوي على آثار سلبية كبيرة، إجراء عملية تشاور ومشاركة مستديرة تقضي إلى مشاركة واعية للمجتمعات المتأثرة بالمشروع. ويجب أن تكون هذه العملية مُوثَّقة، وأن تتم من أجل تفادي الآثار السلبية على المجتمعات المتأثرة أو التقليل منها قدر الإمكان، وتؤدي إلى إحاطة هؤلاء المتأثرين علماً بكيفية النظر إلى مخاوفهم وشواغلهم؛
- إنشاء آلية للتظلم لتلقّي شواغل المجتمعات المتأثرة وشكاواهم بشأن الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع وتسهيل حلها.

ويجب إعطاء اهتمام خاص للأفراد والمجتمعات المحلية المستضعفة في تصميم المشاورات وتنفيذها.

3 - تحليل وتحديد أصحاب المصلحة

3-1 تحليل أوضاع أصحاب المصلحة

يُحدّد تحليل أوضاع أصحاب المصلحة العلاقات المحتملة بين أصحاب المصلحة والمشروع/المشروع المقترح، ويساعد على تحديد أساليب التشاور الملائمة لكل مجموعة من أصحاب المصلحة خلال دورة حياة المشروع/المشروع المقترح.

ولتحقيق هذا الغرض، سثوَّع آلية لتحديد المخاطر والآثار البيئية للمشروع/المشروع المقترح، إلى جانب تحديد أصحاب المصلحة واهتماماتهم. وسوف تستند عملية تحديد المخاطر والآثار إلى أحدث البيانات الأساسية الاجتماعية والبيئية التي تشتمل على قدر مناسب من التفاصيل. وسيُجرى تحليل أوضاع أصحاب المصلحة بهدف تحديد:

- الذين سيتضرّرون من الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة في منطقة تأثر المشروع المقترح؛
- من هم الأشد ضعفاً فيما بين الذين من المحتمل تأثرهم بالمشروع، ومن الضروري بذل جهود خاصة لإشراكهم؛
- أي مراحل تطوّر المشروع المقترح سيكون فيها أصحاب المصلحة أشد تأثراً (مثلاً المشتريات، الإنشاءات، التشغيل، إيقاف التشغيل)؛
- ما هي الاهتمامات والشواغل المختلفة لأصحاب المصلحة في المشروع المقترح، وما هو الأثر المحتمل لهذا على المشروع المقترح؛
- أي أصحاب المصلحة قد يساعد في تحسين تصميم المشروع المقترح أو خفض تكاليفه؛
- أي أصحاب المصلحة يمكنه تقديم أفضل مساعدة في تحديد نطاق القضايا والآثار في مرحلة مبكرة؛

- من يستحسن أو يرفض بشدة التغييرات التي سيجلبها المشروع ولماذا؛
 - من الذين قد تعوق معارضتهم نجاح المشروع المقترح؛
 - من الذين يعتبر إشراكهم والتشاور معهم أول الأمر ضرورياً، ولماذا؛
- ما هو الجدول الزمني المثالي للتحرك: من هم أصحاب المصلحة الذين يحتمل اهتمامهم بالمشاركة، وكيف يمكن للاتصالات الخارجية أن تُسهّل الحوار مع كل أصحاب المصلحة.

حيث إنه من المتوقع أن يتضمن المشروع المقترح عناصر وجوانب و/أو منشآت مادية من المحتمل أن تتولد عنها آثار بيئية واجتماعية سلبية تصيب المجتمعات المحلية المتأثرة وغيرهم من أصحاب المصلحة، فإنه يجب أن يُحدّد المجتمعات المتأثرة ويستوفي المتطلبات ذات الصلة المُبيّنة أدناه.

2-3 تصنيف أصحاب المصلحة

1-2-3 جانب شركة تيرنا

تُستخدم ملفات التعريف بأصحاب المصلحة وخرائطهم كأدوات على المستوى المحلي. في ظل علاقة الثقة المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصلحة، وصفت تيرنا في عام 2015 المعايير والوسائل ذات الصلة في دليل إرشادي بشأن "نموذج إدارة أصحاب المصلحة" يتسق مع معيار مشاركة أصحاب المصلحة AA1000 الذي وضعته مؤسسة مساءلة الشركات (AccountAbility).

ويتألف النموذج من بضعة أجزاء أساسية يجري بانتظام تحديثها:

- خريطة أصحاب المصلحة؛
- تصنيف أصحاب المصلحة حسب أهميتهم، وما يعكس درجة اعتماد أو تأثير كل منهم فيما يتصل بشركة تيرنا؛
- مصفوفة أساليب المشاركة التي تسترشد بها تيرنا في نهجها الخاص بأنشطة مشاركة أصحاب المصلحة؛
- نظام رصد ومتابعة أنشطة المشاركة، لتمكين الشركة من تلخيص آراء أصحاب المصلحة وتوقعاتهم، ومستوى رضاهم عن شركة تيرنا.

يجري كل عام تنفيذ برنامج مُحدّد للمشاركة من أجل تحديد الخطوات الواجب اتخاذها حتى تتماشى علاقات شركة تيرنا مع أفضل الممارسات، ولضمان الاستماع إلى أكثر أصحاب المصلحة تأثيراً بشكل منتظم.

وفيما يلي فئات أصحاب المصلحة التي تمّ تحديدها داخل الخريطة:

- العاملون داخل المؤسسة

- مُشغّلون نظام الكهرباء

- الموردون

- مُنظّمو عقود الامتياز
- شركاء الأعمال
- عملاء الأنشطة غير المنظّمة
- حملة الأسهم
- مُقدّمو الائتمان
- متخذو القرارات والسلطات العامة
- وسائل الإعلام وصناع الرأي العام
- المجتمع
- المجتمعات المحلية

تُعرّف فئة "المجتمعات المحلية" كما يلي: "هم أصحاب المصلحة على اختلاف أنواعهم المهتمون بالأنشطة التي تُقدّم في منطقة معينة (مجتمع محلي) في كل مراحل منشأة الأعمال من إعداد الشبكة إلى صيانة الخطوط. ومن بين أصحاب المصلحة المختارين يتأثّر بعضهم تأثراً مباشراً أو غير مباشر، والبعض يمكنهم ممارسة نفوذ سياسي أو سلطة اتخاذ القرار أو القيام بدور صناع الرأي العام أو الاشتغال بالسياسة أو اتخاذ القرارات".

3-2-2 جانب الشركة التونسية للكهرباء والغاز

بالنظر إلى غياب نموذج معياري وطني لخطة مشاركة أصحاب المصلحة، بدأت الشركة التونسية للكهرباء والغاز هذا النشاط من تحديد المجتمعات المحلية التي تأثرت جزئياً و/أو شاركت بشكل مباشر في إعداد المشروع المقترح. وبمساعدة الاستشاري الذي سيتم التعاقد معه لتنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين، سيجري تنقيح تحليل أوضاع أصحاب المصلحة واستكمالها.

ويعرض الجدول التالي الفئات الفرعية التي تدرج تحت الفئة الأكبر "المجتمعات المحلية"

إيطاليا	تونس	الفئات الفرعية للمجتمعات المحلية
مواطنون مهتمون بإرساء حقوق الارتفاق	مواطنون مهتمون بإرساء حقوق الارتفاق	ملاك الأراضي الذين تتأثر أملكهم بالمشروع المقترح
جميعيات تُمثّل مصالح اقتصادية (الاتحاد الإيطالي للصناعة، غرفة التجارة الإيطالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات الإيطالية للحرفيين والشركات	جميعيات تُمثّل -على المستوى المحلي - مصالح اقتصادية (مثل التعاونيات الزراعية، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) ومصالح	جميعيات تُمثّل مصالح محلية

اجتماعية (مؤسسات غير ربحية) ومصالح بيئية (جمعية أحياء الطيور، الجمعية التونسية لحماية الطبيعة والبيئة بالهوارية).	الصغيرة والمتوسطة، ورابطة النقل الجوي، واتحاد المزارعين الإيطاليين، وجمعية الفنادق الإيطالية، وجمعيات أرباب الأعمال) ومصالح اجتماعية (منظمات غير ربحية)، ومصالح بيئية (الصندوق العالمي للأحياء البرية، والجمعية البيئية الإيطالية، والجمعية الإيطالية لحماية الطيور).	
وسائل الإعلام المحلية	راديو كاب إف إم وقنوات التلفزيون الوطنية	وسائل الإعلام، والتلفزيون، والإذاعة المحلية
قائم مقام (السلطات المحلية)	ولايات (بن عروس ونابل ومنوبة) ورؤساء بلديات المنطقة ومندوبوهم	رؤساء البلديات، ومندوبوهم، وأعضاء مجالس البلديات والجهات والهيئات الممثلة لها.
موردون/مقاولون ومقاولون من الباطن	موردون/مقاولون للأشغال المدنية في منطقتي تونس الكبرى والرأس الطيب.	موردون حاليون ومحتملون
ملاك أرض تعبر أملاكهم حدود قائمة بالفعل	ملاك أرض تخضع أرضهم بالفعل لحق ارتفاق	ملاك أرض تخضع أرضهم بالفعل لحق ارتفاق
لجان محلية (للبنية التحتية للكهرباء)	سيتم تحديدها لاحقا	سيتم تحديدها لاحقا
سياسيون محليون	نقابات عمالية (الاتحاد العام التونسي للشغل) وسياسيون محليون	أعضاء في البرلمان الوطني عن دائرة محلية
صناع الرأي العام المحلي	الشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي، أدوار متغيرة تبعا لخصائص المجتمع المحلي	الشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي، أدوار متغيرة تبعا لخصائص المجتمع المحلي (مثل بارسون...)
شركات قطاع البنية التحتية	شركات تمتلك بنية تحتية ذات وجود محلي (مثل الغاز والسكك الحديدية والطرق والاتصالات)	شركات تمتلك بنية تحتية ذات وجود محلي (مثل الغاز - شركة سنام، والسكك الحديدية - شركة فيروفي، والطرق والاتصالات - تيليكوم)

مواطنون آخرون تأثروا بالمشروع المقترح	مواطنون خارج منطقة حق الارتفاق مباشرة (آثار بصرية فقط، عدم اجتياز أي ممتلكات)	مواطنون خارج منطقة حق الارتفاق مباشرة (آثار بصرية فقط، عدم اجتياز أي ممتلكات)
سلطات محلية أخرى	المندوبيات الجهوية لوزارة الفلاحة (الإدارة العامة للغابات، والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية، والإدارة العامة للصيد البحري)، ووزارة البيئة (وكالة الحماية والتنمية الساحلية، الوكالة الوطنية لحماية المحيط)، والمعهد الوطني للتراث.	المعتمديات، ومؤسسة الغابات، والهيئات المسؤولة عن الجوانب البيئية (إدارة المندزعات والمجمعات الجبلية)
مواطنون آخرون تأثروا بالخطوط القائمة	سيتم تحديدها لاحقا	سيتم تحديدها لاحقا
منظمات المجتمع المحلي	مثل المساجد والكنائس	مثل الكنائس والمساجد

سوف تتحدد خريطة أصحاب المصلحة المحليين الفعليين المتأثرين/المهتمين بالمشروع المقترح بالاشتراك مع الاستشاري المستقل في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين.

4-المخاطر المحتملة المرتبطة بالمشروع المقترح

يمكن تلخيص المخاطر المحتملة المرتبطة بالمشروع المقترح وتصنيفها في الفئات الثلاث التالية: الاستحواذ على الأرض، أعمال البناء، ومخاطر التشغيل.

4-1 ملاك الأراضي المتأثرون بالمشروع المقترح

ترتبط هذه المخاطر بوجه عام بفقدان ممتلكات، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأرض والمنافع المتصلة بالأرض والبنية التحتية، وسبل كسب الرزق:

- السعر الذي تحتسب به التعويضات يُعتبر منخفضا للغاية؛ طول وبطء إجراءات الدفع؛
- نظام حيازة الأرض؛
- مشكلات الأهلية؛
- مشكلات الموازنة.

من أجل إدارة المخاطر المحتملة والحد منها قدر الإمكان، من مرحلة التخطيط المبدئي للمشروع المقترح، ستعمل الجهات الراعية للمشروع على التواصل مع المجتمعات المحلية في المنطقة التي سيقع فيها المشروع، بما في ذلك مع السلطات المحلية والمواطنين من خلال اجتماعات عامة. والقصد من ذلك هو الاستماع إلى رأي أصحاب المصلحة من أجل استئارة تخطيط المشروع وتصميمه

وتنفيذه، والاتفاق على أفضل موقع للبنية التحتية الجديدة، وتحديد المسار المثالي على أساس تصنيف البر/البحر وفقاً لمعايير اتفاق شراء تخفيضات الانبعاثات (الاستبعاد، والتناقص، والمشكلات، والتفضيل)، وبدعم من تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية التي تشتمل على كل المعلومات المتصلة بمختلف أنواع استخدام الأراضي وما يتصل بها من قيود الحماية (جبهوية وطبيعية وثقافية أو مناظر طبيعية إلخ).

وستُنظَّم الاجتماعات ويُطلَب من أصحاب المصلحة المشاركين فيها إبداء رأيهم من خلال استبيان. ويشمل الاستبيان بوجه عام ستة مجالات: الإدارية بالجهات الراعية للمشروع، ومعلومات عن المشروع، ومجالات التحسن النهائي، وفائدة الاجتماع، والحاجة إلى مزيد من المعلومات، والرأي النهائي.

وينتطلب إنشاء خطوط كهرباء جديدة استخدام ما يقرب من 30 إلى 50 متراً مُربّعاً من الأرض - الزراعية في العادة - لكل برج كهرباء. ومع أنه يجوز قانوناً للجهات الراعية للمشروع استخدام إجراء الاستملاك ونزع الملكية للحصول على استخدام الأرض، فإنهم يُفضّلون الحلول التي تقوم على التراضي، وتتضمن دفع تعويض لمرة واحدة مقابل الارتفاق على ملكية خاصة. ولا تنجح دائماً محاولات الوصول إلى حل بالتراضي، وهو ما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات الإنفاذ الجبري. وتسترشد العملية التي يجب اتباعها في أي قضية تتصل بالاستحواذ على أرض بخطة عمل إعادة التوطين.

وعند بناء محطة فرعية تشغل مساحة من الأرض أكبر كثيراً، تقوم الجهات الراعية للمشروع في العادة بشراء الأرض اللازمة. وتساعد دراسات المسوح البحرية والبرية مع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في تحديد أفضل مسار وأقلها إثارة للجدال، مع مراعاة خيار التكنولوجيا (الخطوط المدفونة تحت الأرض بدلاً من خطوط نقل الكهرباء الهوائية).

ويستلزم الوصول إلى حل توافقي إجراءات صعبة ومُطوّلة. وتكون النتائج في العادة إيجابية، لكن أثناء هذه العملية قد تستمر المعارضة المحلية. وفي هذه الحالات، تكون الجهات الراعية للمشروع مستعدة لدراسة المشكلة، والبحث عن حلول بديلة، حتى الحلول التي تعتبر من الناحية التقنية أكثر تعقيداً من تلك التي تم تحديدها بادئ الأمر، بشرط أن تتوافق مع المصلحة العامة للحفاظ على سلامة خدمة الكهرباء وكفاءتها ويُسَر تكلفتها.

2-4 المخاطر المرتبطة بأعمال الإنشاءات

سيُدار أثر المشروع المقترح على البيئة في موقع الإنشاءات من خلال دليل التشغيل "إدارة الجوانب البيئية أثناء إنشاء البنية التحتية" الذي أعدته شركة تيرنا ويتسق مع القواعد التنظيمية الإيطالية القائمة.

ويُحدّد دليل التشغيل دور مسؤول الاتصال البيئي، وهو شخص مكلف بمتابعة المتطلبات البيئية التي ينص عليها التشريع، والواردة في تصريحات السلطات المسؤولة عن الامتثال البيئي للالتزامات القانونية. ويراقب المسؤول البيئي أيضاً المؤشرات المبيّنة في شهادة الأيزو (ISO 14001) فيما يتصل بالشكاوى/التقارير، والحوادث البيئية، والنفايات، واستهلاك الطاقة، والموارد الطبيعية.

ويتم إيلاء اهتمام خاص لتحديد المناطق وطرق الوصول إلى المواقع التي -إذا استوفت المتطلبات التقنية والتصميمية- توجد في أماكن ذات أهمية طبيعية محدودة. وعند اكتمال أعمال الإنشاءات، تعاد المناطق المعنية إلى حالتها الأصلية. وإذا كانت هذه المناطق تُعتبر موائيل طبيعية أو شبه طبيعية، فإنه بالإضافة إلى الأعمال المعتادة لإعادة المناطق لحالتها الأصلية، يتم تنفيذ تدخلات معينة على أساس الأساليب الهندسية الطبيعية، مثل إعادة البيئة الطبيعية بهدف إيجاد بيئات مناسبة لتجمعات الأنواع الحيوانية و/أو النباتية (إعادة إنشاء الموائيل)، والنباتات الحية التي لا تحتاج إلى ري أو مخصبات خاصة أو مواد، حتى إذا كانت خاملة، أو البنية التحتية وغيرها من التدابير المُصمّمة لتوفير ظروف عيش مواتية للأنواع الحيوانية.

ويشتمل المعيار 4001 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (الأيزو) على جوانب مثل منع تلوث المياه الجوفية، والحد من الأضرار بالغطاء النباتي، وإدارة الحوادث، والحد من التلوث الجوي والسمعي، واستخدام المركبات والإدارة السليمة للنفايات، ونواتج أعمال الحفر. وتم تحسين هذه الجوانب على أساس طوعي من خلال مبادئ تحوُّط إضافية. وتساعد حملات المراجعة الداخلية ومراقبة مواقع الإنشاءات في رصد أي انحراف.

4-3 المخاطر المتصلة بالتشغيل

من حيث الآثار البيئية للمشروع المقترح، لا يتعلق أبرز المخاطر باستخدام موارد طبيعية أو انبعاث الملوثات، وإنما بالوجود الفعلي لخطوط الطاقة أو محطات الكهرباء وتفاعلها مع المحيط من بيئة طبيعية أو من صنع الإنسان.

ولذلك، سيكون أهم الآثار البيئية لأنشطة الجهات الراعية للمشروع بالإضافة إلى شغل الأراضي هو الأثر البصري على المناظر الطبيعية، والمجال المغناطيسي والكهربائي، وأثر خطوط الطاقة على التنوع البيولوجي، لاسيما الطيور، والأنواع البحرية.

وفي سياق العمليات، تكون لانبعاثات غازات الدفيئة والنفايات الخطرة أهمية واضحة. واختارت الجهات الراعية للمشروع سياسة بيئية تنص على التزامهم باحتواء وتقليص الآثار البيئية التي تتجاوز في بعض الحالات المتطلبات القانونية حينما لا يعرض هذا للخطر حماية المصالح العامة الأخرى المنصوص عليها بموجب عقود امتيازهم.

ويُحدِّد القانون على وجه الدقة حماية السكان من التعرُّض للمجالات الكهربائية والمغناطيسية. وينص التشريع على: (أ) حدود التعرُّض؛ (ب) حدود السلامة؛ (ج) مستويات الجودة المستهدفة. وستُجري الجهات الراعية للمشروع معاينات لضمان الامتثال بالحدود التي وضعتها اللوائح التنظيمية وسيبحثون عن حلول تقنية مبتكرة للتخفيف من آثار المجالات المغناطيسية. وإذا وردت شكاوى أو طلبات من الأجهزة الإدارية والسلطات المختصة، فسيتم تقديم البيانات اللازمة لتقييم مدى التعرُّض الفعلي للمجالات الكهربائية والمغناطيسية الناجمة عن البنية التحتية.

والآثار المحتملة للمشروع المقترح على التنوع البيولوجي ذات شقين. فمن ناحية، قد يكون مسار خطوط الكهرباء عاملاً في زيادة التنوع البيولوجي وحماية أنواع مُعيَّنة، لأن أبراج الكهرباء بقواعدها تجعل من المستحيل استخدام الأرض في الزراعة الكثيفة وتكون بمثابة "جزر" يزدهر فيها التنوع البيولوجي. ولكن من ناحية أخرى، قد تكون لوجودها آثار سلبية محتملة على التنوع البيولوجي، لاسيما على الطيور والمناطق المحمية، والمناطق الطبيعية المهمة. ولتقليل هذا النوع من المخاطر، سيتم تركيب تجهيزات خاصة إلى جانب الأجزاء من خطوط الكهرباء التي تتسم بحركة مرور متكررة للطيور، وقد تجعل هذه التجهيزات مع تأثيرها البصري وما تحدثه من ضوضاء تتولَّد حينما تهب عليها الرياح من السهل على الطيور أن ترى أثناء طيرانها خطوط الكهرباء. وبالنسبة لمنشآت الطاقة الأخرى مثل محطات الكهرباء الفرعية يمكن إنشاء نظام للتنمويه.

ويُعدُّ أمن نظام الكهرباء وصموده أحد المُحرِّكات الرئيسية لأهداف الجهات الراعية للمشروع. وسيتم إدراج المشروع المقترح في خطة الرعاة للصمود التي تشتمل على قائمة بأعمال الصيانة/الإصلاح (ومنها تدخلات مقررّة بعد تقييم دقيق لحالة مكونات المشروع). وتخضع الأدوات المستخدمة في دعم أنشطة الصيانة لتجديد مستمر، فيما يتعلّق بتحديد أكثر التدخلات ملائمة (أداة الرصد والتحليل الذكي للأعمال التي تُستخدَم في دعم عملية اتخاذ القرار)، وتحديد مواعيد العمليات وتنفيذها (إدارة القوى العاملة)، وتبني أساليب المعاينة الجوية الحديثة لشبكة الكهرباء.

5-عملية التشاور

5-1 الاعتبارات العامة

عملية التشاور التي تحظى بأهمية خاصة عند إنشاء خطوط كهرباء جديدة في منطقة مُعيَّنة، تتألف من جهد طوعي للحوار المسبق مع المؤسسات المحلية (الأجهزة الإدارية الجهوية والمحلية، وسلطات المحميات، إلخ) ومواطني المجتمعات المحلية التي تتأثر بشكل مباشر بأعمال المشروع. وتتضمن هذه العملية التشاور مع المؤسسات المحلية بشأن حاجيات تطوير البنية التحتية، والاستعداد للاستماع لآراء أصحاب المصلحة، والبحث عن حل مشترك فيما يتصل بمواقع البنية التحتية الجديدة أو إعادة تنظيم الهياكل القائمة.

وفي سياق المشروع المقترح، يُعد التشاور مع أصحاب المصلحة والجمهور خطوة مهمة ستكتمل ويجري تحسينها على مدار دورة حياة المشروع المقترح، لاسيما أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين، وأي أدوات أخرى محتملة لتخفيف الآثار والمخاطر.

والهدف الرئيسي لعملية التشاور هو توجيه أصحاب المصلحة فيما يتصل بالمشروع المقترح وآثاره (إيجابية وسلبية)، وتمكينهم من تحديد وجهات نظرهم وشواغلهم وقيمهم. وستساعد هذه العملية على تحقيق مزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة في اتخاذ القرار وتصميم المشروع المقترح.

وفي هذا الشأن، ستقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا واستشاريوهما بتنظيم اجتماعات وفعاليات تشاور عامة أثناء الإعداد للمشروع، مع التأكيد على تقارير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين، من أجل الوقوف على وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة والجمهور العام والتعامل معها في إطار تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين على نحو يكون مجدياً من النواحي التقنية والاجتماعية والاقتصادية.

المشاورات خلال دورة حياة المشروع

دورة المشروع	أسلوب التشاور واستقاء المعلومات	النواتج المتوقعة
		(1) زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة بأهداف المشروع. (2) توعية الأشخاص المتأثرين بالمشروع بالآثار السلبية وتدابير التخفيف ومستحقاتهم. (3) تبادل معلومات الاتصال مع أصحاب المصلحة. (4) زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة بآثار المشروع والوصول إلى توافق بشأن منافع المشروع.
	التشاور مع الجمهور العام	

1	الإعداد للمشروع	اجتماعات في مجموعات صغيرة كتيبات الصفحة على فيسبوك الإذاعة	(5) زيادة الوعي العام وفهم منافع المشروع. (6) توجيه أصحاب المصلحة وموافقتهم على المشروع. (7) إعداد أدوات الإجراءات الوقائية (تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين) في الوقت المناسب في توافق مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وأصحاب المصلحة الآخرين. (8) إعداد آلية لمعالجة المظالم بالتوافق وفي الوقت المناسب.
	تنفيذ المشروع	التشاور مع الجمهور العام اجتماعات في مجموعات صغيرة كتيبات الصفحة على فيسبوك الإذاعة والتلفزيون	(1) تنفيذ أدوات السياسات الوقائية بالتوافق. (2) يقوم المتأثرون بالمشروع بتقييم مستحقاتهم قبل بدء المشروع (3) تسوية المظالم بشكل ودي. (4) الحد من المخاطر الاجتماعية.
	إنجاز المشروع	حفل الافتتاح كتيبات الصفحة على فيسبوك الإذاعة التلفزيون	توعية العملاء من القطاعين الخاص والعام، والأسر بمنافع المشروع. (2) عملاء مُفضَّلون لشركات الكهرباء ويدفعون فواتيرهم في موعدها. (3) تنفيذ أدوات السياسات الوقائية بنجاح.

5-2 إجراءات موصى بها فيما يتعلق بالتشاور والمشاركة

سيجري تنفيذ خطة لمشاركة أصحاب المصلحة تُركّز على المعلومات والتواصل، وتتضمّن خطة عمل، وذلك من أجل متابعة سير المشروع المقترح، وإدارة التوقعات، وشرح الأهداف، وتعبئة كل أصحاب المصلحة من خلال نهج تشاركي شفاف يشمل الجميع. وسيُتيح هذا النهج تجميع ودراسة كل الآراء والمقترحات على نحو واقعي بناءً. وستُساعد مشاركة منظمات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة في تقليص مخاطر الإقصاء التي ورد ذكرها في الفصل 32 من الدستور التونسي الجديد عن حق المواطنين في الحصول على المعلومات والمشاركة [تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة]. ومشاركة المجتمع المدني لازمة أيضاً بمقتضى التعميم 347/2013 للاتحاد الأوروبي الذي صادقت عليه وزارة التنمية الاقتصادية الإيطالية وينص على إجراء مشاورات إلزامية مع الجمهور بشأن المشروعات التي تترتب عليها آثار بيئية واجتماعية. وحينما يتم تمويل المشاورات مع الجمهور من المؤسسات المالية، فإن هذه المشاورات يجب أن تمتثل لسياساتها الوقائية.

وستُدمج إجراءات التخفيف المنبثقة عن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والدراسات الفنية في خطة مشاركة أصحاب المصلحة، وستُشكّل القاعدة الهيكلية للمعلومات التي سيتم إبلاغها ومناقشتها مع أصحاب المصلحة.

وبالمثل، بعد تحديد هوية ملاك الأراضي والكيانات التي لها الحق في الحصول على تعويض بسبب نزع ملكية الأرض (إن وُجد)، ستقوم الجهات الراعية للمشروع بتنظيم اجتماعات معهم لتبادل المعلومات وردود الأفعال. وسيتم تسجيل المقترحات والآراء وتحليلها، وفي حدود المعقول، إدراجها في المستقبل في سياسة الاستحواذ على الأراضي في إطار خطة عمل إعادة التوطين. وقبل وضعها في صيغتها النهائية، ستقام حلقة عمل تعرض فيها الإجراءات المختارة على أصحاب المصلحة لمناقشتها وإقرارها.

وفيما يلي موجز للأنشطة التي تتعلق بالسكان المتأثرين بالمشروع في البلدين:

- إطلاق حملة إعلام وتشاور لزيادة الوعي تستهدف السكان المتأثرين وممثلي المجتمع المدني والوزارات والكيانات التقنية المعنية، وكذلك المسؤولين المنتخبين المحليين والجهويين، وتتركّز على المشروع وآثاره المحلية والجهوية والوطنية والمخاطر التي يستتبعها وتدابير التصحيح الموصى بها؛
- إطلاق حملة إعلام وتشاور لزيادة الوعي تستهدف السكان المتأثرين وممثلي المجتمع المدني والوزارات والكيانات التقنية المعنية، وكذلك المسؤولين المنتخبين المحليين والجهويين، وتتركّز على وجه الخصوص على أنشطة إعادة التوطين، والتعويضات، وغيرها من الآثار السلبية، بما فيها الآثار السلبية المؤقتة أثناء التنفيذ. وتشتمل موضوعات الحملة على الإجراءات المتبعة، والمراحل ذات الصلة، وحقوق السكان المتأثرين، وآليات الانتصاف، وإجراءات تحديد مبالغ التعويضات (أسعار الوحدة، والمعايير، ومتطلبات الأراضي، وغيرها من الموضوعات التي قد تثار أثناء الاجتماعات)؛
- إطلاق حملة إعلام وتشاور لزيادة الوعي تستهدف السكان المتأثرين وممثلي المجتمع المدني والوزارات والكيانات التقنية المعنية، وكذلك المسؤولين المنتخبين المحليين والجهويين، وتتركّز على الجوانب البيئية، والآثار السلبية وتدابير التخفيف ذات الصلة؛

- إقامة اجتماعات مفتوحة للسكان المتأثرين، وممثلي المجتمع المدني، والمسؤولين المنتخبين المحليين، وكذلك الدوزارات والهيئات المعنية. والإحاطة بالمشروع وسير تنفيذه، ومناقشة مسألة "إعادة التوطين والتعويضات" وتبادل وجهات النظر بشأن الجوانب البيئية، ومناقشة المشكلات التي يعاني منها الأشخاص المتأثرون والكيانات المعنية، وتحديد ومناقشة الحلول والمقترحات، وآليات الانتصاف المتاحة للأشخاص والكيانات المتأثرين في إطار المشروع. إجمالاً، ستقام ثلاثة اجتماعات مفتوحة في فترة الإعداد للمشروع بدءاً بإطلاق الدراسات ستستمع خلالها الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا وشركة إلماد إلى المشاركين وتقديم المعلومات وتسجل طلبات المشاركين. وستتاح لكل أصحاب المصلحة المشاركة تبعاً لموضوعات المناقشة، واتاحتهم (الوزارة المسؤولة، السلطات المحلية والجهوية، والمانحين). وهذا الإجراء ضروري للوصول إلى الفئات المستضعفة التي قد لا يتاح لها الوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيري وشبكات المعلومات المكتوبة.

هذه الأنشطة المخصصة لأصحاب المصلحة المتأثرين بشكل مباشر بالمشروع ستسهّل توعيتهم على نحو أفضل بمشكلاتهم الفعلية، وأولوياتهم، وعلى وجه الخصوص ستشركهم في حل المشكلات. وستساعد هذه الأنشطة أيضاً على التعلم من الخبرات المكتسبة وأجراء تعديلات قدر الإمكان. وسيتم تكملة هذه الأنشطة بإجراءات تواصل وإعلام تستهدف الجمهور العام، ووسائل الإعلام، والمسؤولين المنتخبين لزيادة وعيهم بأهمية الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع على المناطق المتأثرة في البلدين، وعلى البلدين بوجه عام. وتم تجميع هذه الأنشطة حسب الموضوع في خطة العمل التالية.

خطة عمل لتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة²

الأنشطة	الإجراءات والموضوعات	الجمهور المستهدف	التواتر	التاريخ	المكان	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النتائج المتوقعة
حملات عامة لزيادة الوعي	جلسات إعلامية بشأن المشروع وأهدافه، ومخاطره، ومنافعه وتداعياته وآثاره	السكان المتأثرون ومنهم الضعفاء والمسؤولون المحليون والجهويون والمنظمات غير الحكومية والكيانات التقنية والأشخاص المرجعيون	مرة أو مرتين قبل بدء الدراسات الفنية ومرة أو مرتين أثناء فترة الإعداد	يحدد حالما تتم الموافقة على المشروع	المقر الرئيسي للبلديات المعنية أو أي مكان آخر مناسب لكل من تونس وإيطاليا	مشروع الماد أو أي مؤسسة أخرى تتعاقد معها الشركة التونسية للكهرباء وتيرنا بالتعاون مع منسقي الاتصال	محاضر تفصيلية، بما فيها التوصيات والمقترحات في كل اجتماع

² سدرج المعلومات والبيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

الأنشطة	الإجراءات والموضوعات	الجمهور المستهدف	التواتر	التاريخ	المكان	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النتائج المتوقعة
حملات إعلامية تتركز على مسائل عقارية ومشتريات الأراضي	جلسات إعلامية بشأن مسائل عقارية والتداعيات ذات الصلة: الاستحواذ، والتعويضات، والإجراءات، وآلية الانتصاف. بالنسبة لتونس احتمال عقد اجتماعات إضافية مع النساء.	السكان المتأثرون ومنهم الضعفاء، والمسؤولون المحليون والجهويون والمنظمات غير الحكومية والكيانات التقنية والأشخاص المرجعيون	مرة أو مرتين قبل بدء الدراسات الفنية ومرة أو مرتين أثناء فترة الإعداد	يتحدد حالما تتم الموافقة على المشروع	المقر الرئيسي للبلديات المعنية أو أي مكان آخر مناسب لكل من تونس وإيطاليا	مشروع الماد أو أي كيانات متخصصة أخرى تتعاقد معها الشركة التونسية للكهرباء وتيرنا بالتعاون مع منسقي الاتصال	محاضر تفصيلية، بما فيها التوصيات والمقترحات في كل اجتماع ولكل بلد

الأنشطة	الإجراءات والموضوعات	الجمهور المستهدف	التواتر	التاريخ	المكان	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النتائج المتوقعة
حملات إعلامية تتركز على مسائل بيئية	جلسات إعلامية بشأن مسائل بيئية والتداعيات ذات الصلة: الآثار الدائمة والمؤقتة والمخاطر وتدابير التخفيف. بالنسبة لتونس احتمال عقد اجتماعات إضافية مع النساء.	السكان المتأثرون ومنهم الضعفاء، والمسؤولون المحليون والجهويون والمنظمات غير الحكومية والكيانات التقنية والأشخاص المرجعيون	مرة أو مرتين قبل بدء الدراسات الفنية ومرة أو مرتين أثناء فترة الإعداد	يتحدد حالما تتم الموافقة على المشروع	المقر الرئيسي للبلديات المعنية أو أي مكان آخر مناسب لكل من تونس وإيطاليا	مشروع الماد أو أي كيانات متخصصة أخرى تتعاقد معها الشركة التونسية للكهرباء وتيرنا بالتعاون مع منسقي الاتصال وخبراء من وزارتي البيئة في البلدين	محاضر تفصيلية، بما فيها التوصيات والمقترحات في كل اجتماع ولكل بلد

الأنشطة	الإجراءات والموضوعات	الجمهور المستهدف	التواتر	التاريخ	المكان	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النتائج المتوقعة
دعم الاتصالات	1. إنشاء موقع إلكتروني في تونس وإيطاليا (للشركة التونسية للكهرباء وشركة تيرنا) يقدم أحدث المعلومات عن سير المشروع وتخصيص قسم للأسئلة والأجوبة.	الجمهور العام - أصحاب المصلحة	مستمرة	حالما تتم الموافقة على خطة مشاركة أصحاب المصلحة	مواقع الشركة التونسية للكهرباء وشركة تيرنا	يُحدد لاحقاً	معلومات ومبادلات متاحة على الدوام

الأنشطة	الإجراءات والموضوعات	الجمهور المستهدف	التواتر	التاريخ	المكان	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النتائج المتوقعة
اجتماعات مفتوحة	اجتماعات، ومناقشات مفتوحة، وتجميع الشكاوى	أصحاب المصلحة والجمهور العام	3 اجتماعات كل منها نصف يوم: اجتماع في بدء الدراسات الفنية، وثنان في المنتصف، وثلث عند اختتام الدراسات.	يتحدد حالما تتم الموافقة على المشروع	المقار الرئيسية للبلديات المعنية	الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا ومشروع إمداد	محاضر تفصيلية

الأنشطة	الإجراءات والموضوعات	الجمهور المستهدف	التواتر	التاريخ	المكان	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النتائج المتوقعة
مشاورات من أجل إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين	مقابلات فردية وجماعية واستبيانات ومجموعات تركيز	المجتمعات المتأثرة ومنها الصيادون والمسؤولون المحليون والجهويون والكيانات التقنية ولاسيما الخبراء من وزارتي البيئة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والمنظمات غير الحكومية المعنية.	في بداية وأثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين	حالما تتم الموافقة على خطة مشاركة أصحاب المصلحة	مناطق تنفيذ المشروع في تونس وإيطاليا وأخرى في البلدين	مشروع إلماد أو مؤسسات بحثية متخصصة أخرى في البلدين	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين مع قسم مفصل لمشاركة أصحاب المصلحة

الأنشطة	الإجراءات والموضوعات	الجمهور المستهدف	التواتر	التاريخ	المكان	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	النتائج المتوقعة
حلقات عمل للتشاور والتحقق بشأن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين	حلقة عمل لكل من الناتجين في كل بلد	المجتمعات المتأثرة ومنها الصيادون والمسؤولون المحليون والجهويون والكيانات التقنية ولاسيما الخبراء من وزارتي البيئة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي غير الحكومية المعنية.	مرة واحدة لكل من البلدين	بين المُسوّدة الأخيرة والتقرير النهائي	مناطق تنفيذ المشروع في تونس وإيطاليا	مشروع إلماد أو مؤسسات بحثية متخصصة أخرى في البلدين	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي: الناتج النهائي

كما هو مُبيّن في خطة العمل المذكورة آنفاً، سيتم الاحتفاظ بمحاضر تفصيلية تحتوي على المعلومات التالية لكل إطلاق وكل اجتماع: (1) تاريخ ومكان الاجتماع؛ (2) طبيعة الاجتماع والغرض منه؛ (3) الموضوعات التي تُناقش؛ (4) عدد المشاركين ومن يُمثّلون؛ (5) المشكلات المثارة؛ و(6) القضايا العالقة. وستكون كل هيئة من الهيئات المسؤولة عن تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة في البلدين مسؤولة أيضاً عن صياغة وتقديم المحاضر في الأسبوع التالي للاجتماع إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا مع تقديم نسخة منها إلى الهيئة التي تتولّى الإشراف على المشروع. وستحرص الأخيرة على أن يشارك فريقها بانتظام في هذه الإطلاقات والاجتماعات.

وفي كل من البلدين، ستكون الهيئة المسؤولة عن تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة -وهي في هذه الحالة شركة إلماد- مسؤولة عن تنظيم هذه الفعاليات وإدارتها. وسوف يساعدها طوال الوقت منسق اتصال بيئي واجتماعي في الشركة التونسية للكهرباء وشركة تيرنا. وستشارك أيضاً في عملية التشاور والتحقق بشأن دراسة الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين.

وإذا كانت توجد وظيفة المُنسّق العام في الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا، فسوف يتم شغلها عن طريق التعيين الداخلي وفقاً لمهام واختصاصات دقيقة. وإذا لم تكن توجد هذه الوظيفة، فسوف تُجرى عملية تعاقد رسمية قبل بدء الدراسات. وسوف يكون المُنسّقان بشكل فردي وبالتنسيق فيما بينهما مسؤولين أساساً عن الجانب التشاركي للتواصل من حيث إعداد الموضوعات والمنهجية التي ستُستخدم وتُتبع، ويعملان في تعاون وثيق مع شركة الماد واستشارييها. وبناء على ذلك، سيجري إعداد إطار المهام والاختصاصات للمُنسّقين عن طريق الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا أو شركة الماد في غضون الثلاثين يوماً التالية لضمان أن يتم التعاقد معهم أو تعيينهم في الوقت المناسب.

وفي كل من البلدين، سيجري تكملة ودعم هذه الإجراءات المُحدّدة بإنشاء موقعين إلكترونيين أحدهما في الشركة التونسية للكهرباء والغاز والآخر في شركة تيرنا، مع احتمال مناقشة المزايا والمخاطر وإمكانية تقديم مقترحات. وسيجري تنفيذ هذه الأنشطة وفقاً للجدول الزمني المُبين في خطة العمل.

وسيتّم باستمرار تحديث خطة العمل هذه وتنقيحها كلما أُتيحت معلومات، أو حدثت أي تغييرات في التصميم أثناء عملية الإعداد للمشروع.

وفي أثناء مرحلة تنفيذ المشروع، سيستمر تفعيل الموقعين الإلكترونيين وكذلك آلية معالجة المظالم لضمان إتاحة نظام للاستماع على الدوام للآراء ومناقشتها.

وستُغطّي كل الأنشطة المُخصّصة للجمهور العام ووسائل الإعلام والمسؤولين المنتخبين بالضرورة موضوعات التعويضات، ونزع الملكية، وإجراءات الانتصاف المعتمدة والإجراءات المُتّبعة. وسيُوضح هذا في إطار المهام والاختصاصات التي ستقوم بإعدادها الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا وشركة الماد من أجل المؤسسات المتخصصة التي سيتم التعاقد معها لهذا الغرض. وستشتمل معايير التعاقد مع المؤسسات المتخصصة بالضرورة على الخبرة في الاتصالات التشاركية والقدرة على العمل مع فئات السكان المتأثرين بالمشروع. وسيبدأ إعداد إطار المهام والاختصاصات حالما توافق مؤسسات التمويل على خطة مشاركة أصحاب المصلحة.

6-آلية معالجة المظالم

6-1 مقدمة

التظلم هي شكوى أو هم يثيره أفراد أو منظمات يرون أنهم تعرّضوا لآثار سلبية من جراء المشروع في أي مرحلة من مراحل إعداده. وقد تأخذ المظالم شكل شكاوى مُحدّدة بسبب أضرار فعلية أو إصابة، أو شكل شواغل عامة بشأن أنشطة المشروع، أو الحوادث والآثار، أو الآثار المتصورة.

ويجب أن تعالج الشكاوى على وجه السرعة باستخدام عملية مفهومة وشفافة تكون مقبولة لجميع فئات أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أن تكون آلية رد المظالم مناسبة لحجم الآثار والمخاطر التي تنتج عن المشروع المعني، وأن تكون مفيدة لجانب صاحب المشروع وأصحاب المصلحة. ويجب ألا تحول هذه الآلية دون اللجوء إلى إجراءات انتصاف أخرى قضائية أو إدارية. وتلك محاولة لحل القضايا ودياً.

وتُتيح آلية رد المظالم سبيلاً رسمياً لأصحاب المصلحة لتسجيل مخاوفهم وشكاواهم ومعالجتها بحسن نية ومن خلال عملية شفافة وغير منحازة. وتجري متابعة الشكاوى لرصد أي تصاعد للصراعات أو المنازعات.

ويعرض هذا القسم تفاصيل آلية رد المظالم المقترحة التي ستُنفَّذ في هذا المشروع. وهو يقترح أيضاً وسيلة مُحدَّدة لندشها بين مختلف أصحاب المصلحة لضمان درايتهم بوجودها ومحتواها وإجراءاتها.

2-6 آلية رد المظالم

استناداً إلى خبرات الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وشركة تيرنا ستُنشئ شركة إمداد آلية لرد المظالم القصد الرئيسي منها هو تسهيل معالجة شواغل مختلف أصحاب المصلحة وشكاواهم بشأن المشروع. ويجوز أيضاً أن يستخدمها العمال الذين يعملون لحساب شركات الإنشاءات أثناء مرحلة التنفيذ، مع أن إطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد للبنك الدولي يقضي باعتماد آلية مُحدَّدة لرد المظالم لصالح العمال.

- ستكون هذه الآلية متاحة للجميع بسهولة ويسر، وغير منحازة، وميسورة التكلفة.
- يجب أن تكون كل الشكاوى التي تدرج في نطاق المشروع في سياق المشروع، ولا يجوز أن تكون لكل مشكلات عملية التنمية.
- لا تحل آلية رد المظالم التي يُنشئها المشروع محل خيار أصحاب الشكاوى في اللجوء إلى القضاء، لكنها آلية ملائمة لحل الشكاوى المتصلة بالمشروع.
- تتطلَّب القضايا التي تُثار في المشاورات من أجل الإعداد للمشروع حلاً أثناء المشاورات، وينبغي ألا تُؤجَّل، إلى تدابير التخفيف التي تتضمنها وثائق الإجراءات الوقائية في تصميم المشروع. فهذه ليست شكاوى، إنما آراء ووجهات نظر بشأن الآثار المتوقعة أو قضايا تتصل بمشروعات أخرى لأن هذا المشروع لا يزال قيد الإعداد.
- آلية رد المظالم للعمال مكون رئيسي من مكونات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول.
- يجب أن تتضمن خطة مشاركة أصحاب المصلحة معلومات عن مسؤولي الاتصال المختصين بتلقي الشكاوى والرد عليها، إلى جانب الآلية الخاصة بحل المشكلات. ومسؤولو الاتصال في الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا وشركة إمداد المختصون بتلقي الشكاوى والرد عليها هم: **XX**

- يجوز للمجتمعات المحلية والأفراد وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يعتقدون أنهم تضرروا من مشروع يسانده البنك الدولي أن يتقدموا بشكاواهم أيضاً إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك. وتكفل آليات معالجة المظالم على مستوى المشروع ودائرة معالجة المظالم بالبنك الدولي مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة الشواغل والمخاوف المتصلة بالمشروع. علاوة على ذلك، يجوز للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع رفع شكاواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك التي تقرر ما إذا كان قد حدث ضرر - أو من المحتمل أن يحدث - بسبب عدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، واعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن

كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك، يرجى زيارة الموقع: www.worldbank.org/GRS.
للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة
الموقع: www.inspectionpanel.org.

3-6 تلقى الشكاوى وتسجيلها

يجوز تقديم الشكاوى من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل المختلفة شفويا (بشكل مباشر أو مكالمات هاتفية)، أو رسالة، أو بريد إلكتروني، أو رسالة صوتية، أو رسالة هاتفية، أو غيرها من الوسائل) وسيبدأ تسجيل الشكاوى أثناء الإعداد للمشروع ويستمر حتى إنجازه.

وأثناء الإعداد للمشروع - يجوز تقديم الشكاوى بشأن المشروع المقترح إلى أصحاب المشروع (الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا).

وأثناء المشاورات، يجوز إحالة كل التعليقات والملاحظات التي يبديها الجمهور وأصحاب المصلحة المعنيون إلى جهة مُخصَّصة كتابةً أو بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني من اليوم الذي تبدأ فيه عملية التشاور ولمدة شهر تقريبا. ويجوز للمشاركين في تلك الاجتماعات تقديم طلباتهم والتعبير عن مخاوفهم وشواغلهم. ويجب الرد على كل طلب بالبريد العادي و/أو البريد الإلكتروني في غضون أسبوعين. ويجوز أيضا تقديم الشكاوى والشواغل والمقترحات بشكل مباشر بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني إلى نفس العنوان المخصص طوال دورة حياة المشروع كلها. ويمكن أيضا تقديمها في المواقع الإلكترونية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا. وفي كل الحالات، يجب تقديم الرد في غضون أسبوعين.

وتُنشر الأسئلة والتعليقات المُجمّعة مع الردود المتصلة بها في المواقع الإلكترونية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا، أما المحاضر التفصيلية لنتائج المشاورات الكاملة وبشأن كل الأسئلة والطلبات والمقترحات وما يظهر غير ذلك وموجز للتحليل الإحصائي فيجب تقديمها إلى الأطراف المعنية التي يمكنها المساهمة في حل القضية المثارة.

ومن خلال الصفحة الرئيسية للمواقع الإلكترونية، سيكون متاحاً الوصول إلى الملفات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر ولنكد إن على وجه الخصوص وهو ما يتيح فرصة متنامية للتفاعل من أجل الشركة.

فضلاً عن ذلك، يجوز لأصحاب المصلحة الذين يطلبون إيضاحات أو يريدون الإبلاغ عن مشكلة الاتصال بلجنة الأخلاقيات أو وحدة مراجعة الحسابات بالبنك الدولي. وتوجد معلومات الاتصال (العناوين والبريد الإلكتروني وأرقام الهاتف) ويتم تحديثها في الموقع الإلكتروني.

6-4 تسلّم الشكاوى وتسجيلها

يجب أن تُسجّل الشكاوى التي تتم إحالتها أو تقديمها في نموذج موحد للشكاوى. ويتضمّن النموذج اسم المنطقة، وتاريخ التسجيل، واسم الشاكي، واسم الشخص الذي تسلّم الشكاوى، والتاريخ المتوقع للحل. وإذا تم تلقّي الشكاوى بشكل مباشر، فيجب تسجيلها مباشرة في نموذج الشكاوى الموحد.

وحيثما يتم تسجيل الشكاوى، يجب إعطاء الطرف المعني نسخة من نموذج الشكاوى موقعاً من الشاكي والموظف المسؤول. وتعد هذه النسخة إقراراً بأنه تم تلقّي الشكاوى.

6-5 معاينة الموقع والتحقيق والحل

حسبما تقتضي الضرورة، تقوم شركة إلماد بتنظيم معاينة للموقع للتأكد من صحة الشكاوى وحدثها. ويجب أن تجرى هذه المعاينة في غضون سبعة أيام من تلقّي الشكاوى. ثم يعمل الفرد المُكلّف مع الأعضاء المعنيين الآخرين في فريق عمل المشروع للتحقيق في المشكلة وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة الشكاوى حسب مقتضى الحال. وقد يتضمّن هذا تقديم معلومات لإيضاح الأمر، أو اتخاذ إجراءات لعلاج المشكلات الفعلية، أو التعويض عن أي ضرر وقع.

علاوة على ذلك، يمكن التعامل مع مشكلات مُعيّنة تتعلق بالمشروع أثناء اجتماعات بشأن التقدّم المحرز في شركة إلماد أو الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو شركة تيرنا على أساس منتظم وفقاً لطبيعة الشكاوى. وحيثما يتبيّن أن الشكاوى تُعبّر عن مشكلة حقيقية، يجب تقديم تفسير واضح لصاحب الشكاوى.

أثناء التنفيذ - الشكاوى أثناء تنفيذ المشروع يجوز تقديمها إلى المقاول أو المهندس المشرف أو شركة إلماد أو الشركة التونسية للكهرباء والغاز أو شركة تيرنا. ويجب على كل طرف فاعل اتباع إجراءات الشكاوى المُبيّنة أعلاه.

ويجب تسجيل المظالم التي يتم تلقيها في نموذج موحد للشكاوى. ويتضمّن النموذج اسم المنطقة، وتاريخ التسجيل، واسم الشاكي، واسم الشخص الذي تسلّم الشكاوى، والتاريخ المتوقع للحل. وإذا تم تلقّي الشكاوى بشكل مباشر، فيجب تسجيلها مباشرة في نموذج الشكاوى الموحد.

وحيثما يتم تسجيل الشكاوى، يجب إعطاء الطرف المعني نسخة من نموذج الشكاوى موقعاً من الشاكي والموظف المسؤول والتاريخ المتوقع للحل. وتعد هذه النسخة إقراراً بأنه تم تلقّي الشكاوى.

6-6 الرد

يجب تقديم رد رسمي يتضمن تفاصيل كيفية معالجة الشكوى إلى صاحب الشكوى في غضون 30 يوماً. وإذا تأخر الحل، يجب إطلاع صاحب الشكوى بانتظام بأخر المستجدات عن سير حل الشكوى. وتعتبر المتابعة مع الشاكي ضرورية لضمان حل المسألة وتحقيق رضا صاحب الشكوى.

6-7 رفع تقارير عن آلية معالجة المظالم

يقوم الاستشاري البيئي بإعداد تقارير شهرية عن تنفيذ آلية معالجة المظالم للمشروع. فضلاً عن ذلك، سيتم تضمين التقارير التي ترفع إلى هيئات التمويل تقارير دورية عن تنفيذ آلية معالجة المظالم.

ويجب أن تُقدّم التقارير عرضاً عاماً للشكاوى التي تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ المشروع. وتشتمل المعلومات الإضافية على ما يلي:

- طبيعة الشكاوى؛
- المعلومات المتاحة عن مقدمي الشكاوى (ومنها المعلومات الديموغرافية - طالب، أب، نوع الجنس، إلخ)؛
- المعلومات عن المكان الذي تم فيه تلقي الشكاوى والشكل الذي وردت به؛
- معلومات عن وضع الشكاوى (تم حلها، قيد المراجعة، إلخ)؛
- معلومات عن كيف تم حل الشكاوى؛
- معلومات عن الشكاوى التي لم يتم تسويتها والسبب في أنها لم تُحل بعد.

وقد تشتمل التقارير أيضاً على توصيات لتحسين آلية معالجة المظالم أو تصميم المشروع. ويجب أن تستند هذه التوصيات إلى متابعة آلية معالجة المظالم، ولاسيما تطبيقها، وأنواع الشكاوى التي برزت خلالها. ولتحقيق هذه الغاية، سَتُعَيِّن شركة إلماد شخصاً متفرغاً تلقى تدريباً جيداً ليضطلع بمهمة متابعة آلية معالجة المظالم.

6-8 زيادة الوعي بآلية معالجة المظالم ونشرها

وستُنشر المعلومات عن خطة مشاركة أصحاب المصلحة في كُتَيْب بسيط مكتوب باللغة العربية لتونس وباللغة الإيطالية لإيطاليا، ويتاح لأصحاب المصلحة عند الموافقة على هذه الخطة.

وسيحتموي الكتيب على قسمين:

القسم الأول: أهداف المشروع (ثلاث فقرات): (1) فقرة تصف الهدف العام للمشروع، (2) فقرة عن مكونات المشروع التي تتطلب شراء أراض وتلك التي تتسبب في حدوث مشكلات بيئية واجتماعية غير مشتريات الأراضي، (3) فقرة عن القصد من الكتيب (نشر آلية معالجة المظالم وتقديم عرض عام مختصر عن المشروع).

القسم الثاني: وصف آلية معالجة المظالم المقترحة، ويغطي في صفحة أو صفحتين النقاط التالية:

- من هم أصحاب المصلحة؛
 - ما هي حقوقهم في الانتصاف بموجب آلية معالجة المظالم وما هي سبل تحقيق ذلك؛
 - من الذين ينبغي لأصحاب المصلحة أن يتصلوا بهم محليا وعلى مستوى وحدة المشروع عند الضرورة (ومن ثم ضرورة تعيين منسق اتصالات لشركة إمداد أو الشركة التونسية للكهرباء والغاز ولأصحاب المصلحة) بما في ذلك الاسم وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف وأي معلومات مفيدة أخرى؛
 - وصف مهام ومسؤوليات منسق الاتصال، بما في ذلك مسؤوليته وواجبه في الرد كتابيا خلال فترة أسبوعين.
- وأخيرا، يوضح الكتيب أنه يجب على منسق الاتصال بالضرورة كتابة تقرير وصفي كلما تم تقديم شكوى، بما في ذلك طبيعة التظلم وتاريخها، والحل الذي تم التوصل إليه، وأن يكون التقرير موجها إلى مؤسسات المشروع (الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا وشركة إمداد)، مع إرسال نسخة منه إلى مدير المشروع في البنك الدولي.

7- تفاصيل الاتصال للجمهور

إلى حين إنشاء وسيلة اتصال مُعَيَّنة، سيكون الاتصال أثناء تنفيذ المشروع من خلال XX

8- الموازنة

يتطلب تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة موارد بشرية ومادية يتوقف وجودها على تأثير المشروع المقترح على المجتمعات المحلية وعدد أصحاب المصلحة. وقبل إطلاق الدراسات الفنية، وعلى وجه الخصوص دراسة الأثر البيئي والاجتماعي، لا يمكن تقدير هذه التكاليف تقديراً صحيحاً. وتم تضمين إستراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية موازنة مبدئية لتكاليف الاتصالات المرتبطة بدراسات الجدوى.

وعلى أساس نتائج الدراسات، سيكون من الممكن تحديد إجراءات مُعَيَّنة، والحاجة إلى المعدات والموارد البشرية، وتفاصيل موازنة بشأن بنود التكاليف التالية:

- الاتصالات والنشر؛
- الموارد البشرية؛
- المواد؛
- دراسات إضافية؛

- المتابعة؛
- التدريب والمساعدة الفنية؛
- تكاليف الإدارة؛
- مخصص الطوارئ.

9- الخلاصة

خطة الاتصال ومشاركة أصحاب المصلحة هذه بسيطة وعملية وواقعية. إنها وثيقة حية، سيتم تحديثها باستمرار كلما أُتيحت معلومات جديدة. وسيطلب النجاح في تنفيذ الخطة تنسيقاً مستمراً، حيث إنها ستُنقذ في بلدين مختلفين من النواحي التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. والتأخير أو الفشل -ولو كان جزئياً- في أحد البلدين قد يؤدي إلى تأخير أو اختلال في التنفيذ في البلد الآخر. وجدير بالذكر أنه يجب التأكيد بشدة على أهمية التنسيق. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن المخاطر سيتم تقليصها بشدة لأن الهيئة المسؤولة عن التنفيذ العام لخطة مشاركة أصحاب المصلحة هي شركة أبحاث تونسية إيطالية (شركة إلماد ELMED) تعمل في البلدين كليهما في آن واحد.

الملاحق

الملحق 1 - وصف أصحاب المصلحة (يقوم العميل باستكمالها)

الملحق 2 - تصنيف أصحاب المصلحة (فارغ)

الملحق 3 - نموذج التظلم (مثال)

الملحق 1 - وصف أصحاب المصلحة

على مستوى إيطاليا

أصحاب المصلحة/المجموعة الفرعية	الوظائف ذات الصلة	الدور في المشروع	السلطة/النفوذ	التصوُّر للعملية/المدخلات
وزارة التنمية الاقتصادية	مسؤولة عن السياسة الوطنية للطاقة		سلطة رفيعة	اهتمام كبير بالمشروع المقترح وآثاره
منطقة صقلية				
إقليم تراباني				
البلديات				

الملحق 2 - تصنيف أصحاب المصلحة (يُستكمل لاحقاً)

الملحق 3- نموذج التظلم

نموذج التظلم				
الرقم المرجعي للتظلم [يستوفيه المسؤول المختص]:				
			الاسم	تفاصيل الاتصال
			العنوان:	
			رقم الهاتف:	
			البريد الإلكتروني:	
	عن طريق الهاتف (نفس الجواب السابق)	عن طريق الهاتف	بالبريد	كيف نُفضّل أن يتم الاتصال بك؟ ضع علامة على الخانة التي تختارها

ستقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا واستشاريوهما بإعداد برنامج للتشاور والاتصال يصف كيف تُعالج القضايا الجوهرية بأسلوب ثنائي الاتجاه مع أصحاب المصلحة من الهيئات الحكومية، وسكان منطقة المشروع، والجامعات والمعاهد البحثية والمنظمات الحكومية والمواطنين.

وستتضمن الاجتماعات ممثلين عن مختلف أصحاب المصلحة. وعن كل اجتماع، سيجري إعداد تقرير يشتمل على جدول الأعمال وقائمة المشاركين وملخص المشكلات (الأسئلة التي وُجّهت والإجابات التي قُدِّمت). وسيوزع على المشاركين منشور يصف المشروع.

ومن المتوقع أن تعقد اجتماعات التشاور والمشاركة، حسب مقتضى الحال، في عدة أماكن في مناطق تنفيذ المشروع، لاسيما حيثما يتوقع أن تكون للمشروع آثار كبيرة (إيجابية أو سلبية). وسوف تتحدّد هذه الأماكن حالما يبدأ إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين.

وعلى وجه الخصوص، يشتمل برنامج التشاور والاتصال على نهج لنشر المعلومات والتشاور بشأن المشروع في المنطقة المتأثرة يكفل ما يأتي:

- أ. أن يحصل الرجال والنساء والفئات المستضعفة على معلومات محكمة التوقيت وملائمة تُعينهم على اتخاذ قرارات واعية؛
- ب. أن تُجرى المشاورات في أماكن ومع مجموعات من الناس على دراية ووعي بمصالح منطقة تنفيذ المشروع؛
- ج. أن يلقى النهج نفسه قبولا من الفئات الاجتماعية المعنية وممثليها؛
- د. تكون النتيجة قرارات تستجيب لمصالح ومخاوف الرجال والنساء والمستضعفين في منطقة تنفيذ المشروع، وأن تُعزّز السعي لتحقيق أهداف المشروع.

وقبل البدء بإجراءات الترخيص لأعمالهما، ستتشر شركة تيرنا والشركة التونسية للكهرباء والغاز خطة للمشاورات العامة مع الجمهور. وستعقد الاجتماعات العامة التي يُشار إليها باسم "اجتماعات تيرنا" من أجل التواصل مع المجتمعات المحلية، وشرح الحاجة إلى تطوير شبكة الكهرباء الذي يستلزم تنفيذ المشروع، وبيان أساليب التنفيذ، وكذلك البدائل التي تم تحديدها، وقبل ذلك كله، تيسير الوصول إليهما لتلقّي التعليقات والملاحظات وطلبات الإيضاح وتقديم التعليقات التقييمية الفورية.

وتُعقد اجتماعات فنية ("اللجان") مع المناطق ذات الصلة لتبادل المعلومات عن مسار تنفيذ المشروع. ويُدعى أصحاب مصلحة معنيون آخرون من المؤسسات للتعبير عن شواغلهم ومخاوفهم. وفي نهاية "عملية التوفيق" هذه، توقع الأطراف على اتفاق بشأن المسار المختار للمشروع.

وكي تُوضَعَ بعين الاعتبار القضايا التي تهم أصحاب المصلحة المحليين، سيجري تخطيط جلسة التشاور العامة الأولى بعد الفحص البيئي المبدئي.

وبعني هذا الجدول الزمني لسلسلة من الأنشطة، تبدأ من المؤتمر الصحفي الذي سيحدّد فيه الجدول الزمني للاجتماعات مع البلديات، والسلطات المحلية، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويتوقف عدد الاجتماعات المزمعة على نتائج الدراسات التمهيدية (ولهذا السبب أيضاً ستكون الموازنة التفصيلية متاحة في وقت لاحق).

وسيجري خلال هذه المشاورات الأولية تقديم مُلخّص لأهداف المشروع المقترح، ووصفه، وآثاره المحتملة. وحينما تصبح مسوّدّة التقييم البيئي والاجتماعي متاحة، ستصبح البيانات الأساسية متاحة لعموم الناس، وتُجرى المشاورات المتعمقة.

وخلال عملية التشاور المتعمّق، (يشار إليها فيما بعد باجتماعات تيرنا والتونسية للكهرباء) سيكتسب أصحاب المصلحة في جلسات مُخصّصة لهذا الغرض المعلومات التفصيلية عن تنفيذ المشروع وأهدافه وآثاره. وسيتم أيضاً توزيع منشور عليهم.

وستتلقّى البلديات والسلطات المحلية المعنية مراسلات ومعلومات فيما يتعلق "باجتماعات تيرنا والتونسية للكهرباء" مُقدّماً حتى يتسنى لها نشر تلك المعلومات وتوفير أماكن عامة كافية للاجتماعات. وفي كل بلدية متأثرة، سيجري توزيع كتيبات تتضمن الغرض من الاجتماع وتاريخه ومكانه.

وسُيعلن أيضاً عن هذه الفعاليات في المواقع الإلكترونية لشركة تيرانا والشركة التونسية للكهرباء في اثنتين من الصحف القومية وفي الإذاعات المحلية.

وبوجه عام خلال هذه الاجتماعات، سيجري تكوين مجموعات من 10 أفراد إلى 15 فرداً على امتداد مسار حيث تقوم مختلف الأكوّاشك بشرح كل التفاصيل الفنية للمشروع (الوضع الجهوي للطاقة والغرض من المشروع ومسار الترخيص ودور البلديات والسلطات المحلية المعنية الأخرى، وتصميم عناصر المشروع والموقع، والآثار البيئية والاجتماعية والبرية لتحقيق هذا المشروع، ونماذج تجميع المشاهدات والأسئلة)

وسيتم تشجيع المشاركين على توجيه أسئلة وفي النهاية ملء مذكرة يوضحون فيها تعليقاتهم التقييمية.

وسيتم إنشاء صفحة مخصصة على شبكة الإنترنت لتمكين الجمهور العام من التحرّي عن التقدم المحرز في إعداد المشروع وتنفيذه. وستُقدّم الصفحة أيضاً معلومات الاتصال لاستخدامها في تقديم التعليقات والاقتراحات والاعتراضات.

وفيما يلي عرضٌ للتوقيت وأساليب ووسائل التواصل المقترحة لكل فئة من فئات أصحاب المصلحة.

أصحاب المصلحة	نوع التواصل والأسلوب المقترح	المسؤولية	التوقيت
---------------	------------------------------	-----------	---------

بعد قرابة 3 أشهر من توقيع عقود الدراسات البرية والبحرية، ولكن بعد التعاقد مع استشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ملاحظة: يجب أن يشارك استشاريو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين في اجتماعات التشاور هذه لأن ما يُناقش ويُتَقَّ عليه يُؤثِّر على برنامج عملهم. يجب أن تكون محاضر الاجتماعات وصحائف الحضور الموقعة جزءا من تقارير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين.	فريق التطوير في تيرنا والشركة التونسية للكهرباء	• تقديم معلومات إلى السكان/أصحاب منشآت الأعمال من خلال جلسة تشاور عامة أولى لعرض المشروع الجديد ومنطقة الدراسة التي شملتها الاستقصاءات البيئية الأولى • العديد من الاجتماعات أو ما يُسمَّى "لقاءات تيرنا". • موقع الويب لتحميل الطلبات والتعليقات والشواغل. • عنوان بريد عادي والإلكتروني يمكن من خلاله تسجيل التعليقات والطلبات والشواغل.	• أفراد يقيمون (أو يستخدمون البر والبحر) وأصحاب منشآت الأعمال العاملة في المناطق المتأثرة بالمشروع • المنطقة • الجهات • البلديات • المواطنون • كيانات محلية • أطراف معنية أخرى (منها منظمات غير حكومية)
--	--	---	---

بعد قرابة عام من جلسة المشاورات العامة الأولى ولكن بعد أن أصبحت مُسوّدة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي متاحة لأن هذه المشاورات العامة تتعلق بمسودة التقرير الختامي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.	فريق التطوير في تيرنا والشركة التونسية للكهرباء	جلسة مشاورات عامة ثانية بعد إنجاز دراسات الجدوى، ومُسوّدة التقرير الختامي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين الذي طلبه البنك الدولي • المؤتمر الصحفي الافتتاحي • العديد من الاجتماعات أو ما يُسمّى "لقاءات تيرنا". • موقع الويب لتحميل الطلبات والتعليقات والشواغل. عنوان بريد عادي والكتروني يمكن من خلاله تسجيل التعليقات والطلبات والشواغل.	• أفراد يقيمون (أو يستخدمون البر والبحر) وأصحاب منشآت الأعمال العاملة في المناطق المتأثرة بالمشروع • وزارة التنمية الاقتصادية • المنطقة • الجهات • البلديات • المواطنون • كيانات محلية • أطراف معنية أخرى (منها منظمات غير حكومية)
--	--	---	---

السلطات الوطنية والجهوية المعنية	طلب الحصول على تراخيص المشروع	فريق التطوير في تيرنا والشركة التونسية للكهرباء بالتعاون مع استشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	بعد إنجاز جلسة المشاورات العامة الثانية
• وزارة التنمية الاقتصادية • وزارة التنمية والحماية البرية والبحرية			

أثناء إجراءات الترخيص (وإذا اقتضت الضرورة أثناء تنفيذ دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين في حالة القضايا الجوهرية).	فريق التطوير في تيرنا والشركة التونسية للكهرباء بالتعاون مع استشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين	اجتماعات فنية	الهيئات المختصة: • وزارة التنمية والحماية البرية والبحرية • لجنة التراث المعماري والطبيعي • وزارة الصحة • وزارة البنية التحتية والنقل • وزارة التراث والأنشطة الثقافية والسياحة • وزارة الدفاع • وزارة الخارجية • بلديات منطقة صقلية • أطراف معنية أخرى (مثل إينيل لتوزيع الكهرباء، والسكك الحديدية الإيطالية، ووكالة الطرق السريعة، وسنام ريت للغاز الطبيعي، ومالك تراخيص الاستكشاف في قاع البحر، إلخ.
---	---	----------------------	--

1-1 المشاورات العامة واجراءات الترخيص: الأنشطة المُزمعة

تعرض القائمة التالية شرحاً مختصراً للإجراءات التي ستتبعها شركة تيرنا والشركة التونسية للكهرباء والغاز من توقيع عقود دراسات الجدوى إلى إصدار التراخيص:

1. بعد نحو 3 أشهر من توقيع عقود دراسات الجدوى، ولكن بعد توقيع العقد مع استشاريي تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، تعقد تيرنا والشركة التونسية للكهرباء جلسة المشاورات العامة الأولى بشأن نطاق الاختصاص لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعرض المشروع الجديد والمسار الأولي وطلب تعليقات تقييمية والشواغل والمخاوف من الأطراف المتأثرة. ويجب أن يشارك استشاريو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين في اجتماعات المشاورات العامة هذه لأن ما يُناقش ويتفق عليه يُؤثر على برنامج عملهم. ويجب أن تكون محاضر الاجتماعات وصحائف الحضور الموقعة جزءاً من تقارير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين.
2. نظراً لأن مشروع "إيطاليا-تونس" مرشحٌ للإدراج في القائمة الثالثة للمشروعات ذات المصلحة المشتركة في حالة تحقيق نتائج إيجابية، فإن تيرنا ستمثل للمتطلبات الإجرائية للتعميم 347/2013. ويعني هذا إجراء مرحلة مشاورات عامة إلزامية يجب أن توافق عليها وزارة التنمية الاقتصادية. ولذلك، ستُقدّم تيرنا إلى وزارة التنمية الاقتصادية خطة للمشاركة والمشاورات العامة بشأن نتائج دراسات الجدوى.
3. وبعد الموافقة الرسمية للوزارة، يمكن أن يبدأ تنفيذ خطة المشاورات العامة.
4. ترسل شركة تيرنا نتائج المشاورات العامة إلى وزارة التنمية الاقتصادية ووزارة البيئة والحماية البرية والبحرية، وتقدم طلباً للحصول على تراخيص المشروع عملاً بالأحكام المشتركة للمرسوم بقانون 29/08/2003 n.239، وتعديلاته في القانون 27/10/2003 n.290.
5. توافق الوزارة على نتائج المشاورات وتبدأ تفعيل إجراءات الترخيص. وبعد تسلّم الوثائق والمستندات، تتحقّق وزارة التنمية الاقتصادية من استيفاء ودقة الوثائق التي تم تقديمها وتبلغ الجهات والسلطات المختصة ببدء إجراءات الترخيص بغرض الحصول على أرائها.
6. تنشر شركة تيرنا إخطاراً إلى الجمهور ببدء المشاركة في الإجراءات الإدارية في الصحف والإذاعة المحلية وعلى لوحة الإخطارات العامة.
7. علاوة على ذلك، ستطلب شركة تيرنا الحصول على الآراء والموافقة وعدم الممانعة من السلطات المختصة ومنها البلديات، ولجنة التراث المعماري والطبيعي (قيود المناظر الطبيعية)، ولجنة التراث الأثري (القيود الأثرية)، ووزارة الصحة (المجالات الكهربائية والمغناطيسية)، والمنطقة - إدارة البيئة (تقييم الأثر البيئي)، والهيئة العامة للغابات (القيود الهيدرولوجية)، وهيئة أحواض الأنهار (المخاطر الهيدرولوجية)، ووزارة البنية التحتية والنقل (الهيكل الإشرافي لمُشغلي الطرق السريعة)، والأطراف المعنية الأخرى (مثل إينيل لتوزيع الكهرباء، والسكك الحديدية الإيطالية، ووكالة الطرق السريعة، وسنام ريت للغاز الطبيعي، ومالك تراخيص الاستكشاف في قاع البحر، إلخ).
8. وحينما تنتهي مرحلة النشر، تطلب وزارة التنمية الاقتصادية عقد مؤتمر هيئات الخدمات عملاً بالمادة 14 مكرر من القانون 241/1990 الذي يُطلب فيه من جميع الهيئات التعبير عن رأيها في كل الجوانب المتصلة بالمشروع.

9. وعلى أساس النتائج الإيجابية للمؤتمر والموافقة الرسمية التي تصدرها المناطق المتأثرة، تبدأ الوزارات المعنية إجراءات إصدار التراخيص.

2-1 إعداد المشروع وطلب تراخيص المشروع

استناداً إلى نتائج دراسات الجدوى، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة إعادة التوطين، ولاسيما نتائج عملية التشاور، ستقوم شركة تيرنا بإعداد المشروع التمهيدي للربط الكهربائي البيني بالتعاون مع الاستشاريين. وستقدّم الوثائق الكاملة لطلب التراخيص إلى السلطات المختصة (وزارة التنمية الاقتصادية، ووزارة البيئة والحماية البرية والبحرية). وعلى وجه الخصوص، سيتم تنظيم الوثائق كما يلي:

1. خطة عمل: وثيقة تتألف من مجموعة تقارير تأخذ بعين الاعتبار نتائج التشاور مع أصحاب المصلحة (فيما عدا التقرير الفني التوضيحي، وتقرير مصلحة الإطفاء، والتقرير الجيولوجي، والمخطط العام للمدن للبلديات المعنية، إلخ).

2. تقارير متخصصين فيما يتعلق بتحليل ووصف القيود البيئية التي قد تكون مؤثرة وترتبط بخطة العمل (مثل تقرير المناظر الطبيعية، والتقرير الأثري، وتقرير تقييم الأثر إذا اقتضت الضرورة).

6- الموارد والمسؤوليات

في الوضع الحالي للتقدم المُحرَز، أصحاب المصلحة الرئيسيون المعنيون بتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة هم:

- الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا بوصفهما ملاك المشروع المقترح. والشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا من خلال مشروعهما التونسي المشترك إلماد (ELMED Etudes Sarl) مسؤولتان عن تنفيذ أنشطة المشروع ومتابعتهما لضمان أنها تتسق ومتطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. وستزود الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا شركة إلماد بكل الموارد والدعم اللازم لضمان الوفاء بمتطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومنها خطة مشاركة أصحاب المصلحة.

- شركة إلماد MED ETUDES SARLEL

- الاستشاري لدعم خطة مشاركة أصحاب المصلحة: ستتعاقد إلماد مع استشاري لتنفيذ الخطة أثناء تنفيذ المشروع، بما في ذلك المشاورات المذكورة آنفاً، وتقديم تقارير التشاور المطلوبة.

- كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا ستعيّن أو تتعاقد مع مسؤول تنسيق ليضطلع بالمسؤولية عن التنسيق مع إلماد ورصد ومتابعة إلماد واستشاريها في إطار إعداد وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة وخطة عمل إعادة التوطين وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

سيكون ملاك المشروع مسؤولين عن تنفيذ إجراءات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. ويجب أن يكون الاستشاري الذي يتم التعاقد معه خبيراً بيئياً واجتماعياً مؤهلاً لديه خبرة في مشروعات مماثلة، منها ضمان الامتثال لمتطلبات

الصحة والسلامة البيئية. وسيكون الاستشاري مسؤولاً عن الإشراف والتحكم والمتابعة لشركة إلماد، ويجب أن تتضمن تقاريره الشهرية إلى إلماد جزءاً عن امتثال المشروع للسياسات الوقائية.

وستكون إلماد مسؤولة عن تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة، وتشتمل مسؤولياتها الرئيسية على:

- إدارة التنفيذ، ومن ذلك إعداد مواد التشاور، وإجراء المشاورات، ومراجعة النتائج التي تسفر عنها المشاورات، ودمج النتائج ذات الصلة في تنفيذ المشروع؛
- متابعة المواقف والتوقعات وحدوث مشكلات داخل المجتمعات المحلية؛
- تنفيذ نظام للاتصالات الداخلية والخارجية (مع إجراءات للتواصل)؛
- التحديث بشكل دوري لخطة مشاركة أصحاب المصلحة، كلما اقتضت الضرورة؛
- تقديم تعليقات تقييمية عن تنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك تقديم مساهمات في التقارير المنتظمة لشركة إلماد إلى البنك الدولي.